مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

عودة العلاقات المصرية ــ الإيرانية بين الترحيب والتريث

دراسة من إعداد: يوسف كامل خطاب

مقدمة

عندما التقى السلطان العماني هيثم بن طارق، خلال زيارته الرسمية لإيران في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ مايو ٢٠٢٣م، المرشد الإيراني (علي خامنئي)؛ أعرب المرشد عن ترحيبه باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر، ونقل عنه موقعه الرسمي قوله:» نرحب ببيان سلطان عمان حول استعداد مصر لاستئناف العلاقات مع إيران، وليس لدينا مشكلة في هذا الصدد». وأوضح خامنئي أن بلاده ليس لديها أية مشكلة في «عودة العلاقات بشكل كامل مع القاهرة في إطار التوسُّع في سياسات حُسن الجوار، واستغلال طاقات وإمكانات الدول الإسلامية، لتعود بالفائدة على جميع شعوب ودول المنطقة». ونظرًا إلى أن زيارة السلطان العماني لإيران، وما ترتب عليها من تصريح المرشد، قد تمت عقب مغادرة السلطان هيثم لمصر بخمسة أيام، استنتج كثير من المتابعين والمحللين أن تصريح المرشد جاء ردًا على رسالة حملها السلطان هيثم من القاهرة بشأن إعادة العلاقات بين البلدين.

وعلى الرغم من ترحيب المرشد ــ الذي يصدر لأول مرة عن أكبر شخصية في إيران منذ سيطرة الثورة الإسلامية على الحكم ــ فلم يصدر عن القاهرة رد رسمي على هذا الترحيب، ما جعل الخارجية الإيرانية تعيد طرح الموضوع مجددًا، عبر إصدار بيان، في ٢٠٢٣/٦/١٢م، تعرب فيه عن استعدادها لتوسيع ورفع مستوى العلاقات مع مصر، «إذا رغبت القاهرة بذلك».

وفي اليوم التالي لهذا البيان، ١٣ يونيه ٢٠٢٣م، قام رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) بزيارة للقاهرة، تستهدف تحريك ملف العلاقات بين القاهرة وطهران، انسجامًا مع المبادرة التي تتبناها بغداد لتقريب المسافات بين الطرفين، والتي ظهرت تجلياتها في استضافة عدة لقاءات لوفود منهما، سهلت الطريق أمام الحديث عن عودة قريبة للعلاقات بينهما[١].

هذه الخطوات المتلاحقة والسريعة في ملف العلاقات المصرية الإيرانية ــ التي تشهد انقطاعًا رسميًا منذ ٤٥ عامًا ــ أعادت الملف إلى واجهة الأحداث، وأثارت العديد من التساؤلات حول العلاقات المصرية الإيرانية: متى بدأت؟ وكيف كانت طبيعتها؟ ولماذا انقطعت؟ ومن بادر من الطرفين إلى قطعها؟ وهل تنجح المساعي العمانية ــ العراقية الحالية في إنهاء القطيعة الطويلة بين البلدين؟ وماهي التحديات التي تحول دون تحقيق ذلك؟ وما هي السيناريوهات المستقبلية لعلاقات البلدين في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة؟

في هذه الدراسة ــ الوصفية التحليلية ــ سنجيب عن التساؤلات المطروحة، عبر مقدمة ومحورين رئيسين، يتناول الأول منهما: نشأة العلاقة بين البلدين وتطورها، منذ نشأتها أواخر القرن التاسع عشر، وحتى إعداد هذه الدراسة، وأسباب غلبة التوتر عليها؛ ويتناول المحور الثاني: الوساطات الحالية ودوافعها؛ وموقف مصر من ترحيب إيران بإعادة العلاقات؛ واحتمال عودة العلاقات واعتباراته؛ والتحديات التي واجهت ــ ومازالت تواجهه ــ عودة العلاقات؛ واستشراف سيناريوهات المستقبل؛ يعقبهما نتائج الدراسة وخاتمتها.

المحور الأول: نشأة العلاقات بين البلدين وتطورها:

يعود تاريخ العلاقات المصرية الإيرانية في العصر الحديث إلى القرن التاسع عشر، الذي شهد توقيع اتفاقية «أرضروم الثانية» بين الدولة القاجارية الإيرانية والدولة العثمانية، في ٣١ مايو ١٨٤٧م، والتي تعهَّدت فيها الحكومة العثمانية ــ وفقًا لما تضمنته مادتها السابعة ــ بـ «الاعتراف بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الإيرانية في أماكن واقعة في أراضي عثمانية تتطلب وجودهم بداعي المصالح التجارية أو لحماية التجار وسائر الرعايا الإيرانيين»[٢].

وبموجب هذه الاتفاقية تم افتتاح قنصلية لرعاية المصالح الإيرانية في مصر، التي كانت حينها ولاية عثمانية. وكان أول سفير إيراني في مصر هو (حاجي محمد صادق خان)، الذي عيِّن عام ١٨٦٩م؛ وقد تولى بعده ١٣ سفيرًا حتى قطعت العلاقات بين البلدين عام ١٩٦١م[٣].

وفي عام ١٩٢٨م، ارتقت العلاقة بين البلدين، عبر توقيع اتفاق الصداقة، الذي أبرم بينهما بتوجيه من بريطانيا، التي كانت تحتل مصر، وتبسط نفوذها في إيران آنذاك، ما جعلها تحرص على تطوير العلاقة بين طهران والقاهرة.

العلاقات في عهد الملك فاروق:

وفي عام ١٩٣٩م، توطدت العلاقات بين البلدين على أثر المصاهرة التي تمت بين الأسرة المالكة المصرية وأسرة (رضا بهلوي) التي حكمت إيران قبل الثورة الخمينية ١٩٧٩م، حيث تزوج نجل شاه إيران (محمد رضا بهلوي) من الأميرة

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46826910

فوزية شقيقة ملك مصر والسودان حينها الملك فاروق[٤].
وسرعان ما تعرضت العلاقة إلى حالة من الفتور عام ١٩٤٥م، حيث استجاب الملك فاروق لرغبة شقيقته ــ التي كانت في أول زيارة لها بمصر بعد زواجها ــ بعدم العودة إلى إيران، ما أدى إلى طلاقها من محمد رضا بهلوي، الذي أصبح امبراطورًا لإيران بعد وفاة والده عام ١٩٤١م، وتم الطلاق في ١٩ نوفمبر ١٩٤٨م[٥].
وظلَّ الفتور مخيمًا على العلاقة بين البلدين، وكاد أن يتحول إلى عداء لسببين: الأول: اعتراف الشاه بإسرائيل عام ١٩٥٠م، وهو ما اعتبر حينها طعنة للدول الإسلامية والعربية، وخصوصًا مصر، التي كانت من دول كبرى المواجهة للاحتلال الصهيوني لفلسطين[٦].

أما السبب الثاني، فهو الاستقبال الشعبي الحافل الذي أعده رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس في القاهرة لرئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق[٧] في نوفمبر عام ١٩٥١م، عند عودته من محكمة العدل في لاهاي، محققًا لبلاده مكسبًا وطنيًا كبيرًا تمثل في تأميم النفط الإيراني من الهيمنة البريطانية، فضلًا عما كان يحظى به من تقدير واهتمام من قبل مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وفي مقدمته الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر.

أثار استقبال مصدق الحافل في مصر مخاوف الشاه من أن يقوم صهره السابق الملك فاروق بتشجيع رئيس وزرائه (مصدق)، الذي كان يقوم حينها بإجراءات داخلية أقرب للنظام الاشتراكي منها إلى النظام الرأسمالي، ما جعل الشاه متوجسًا منه، حريصًا على التخلص من حكومته، التي حدت من صلاحياته، وقيدت من سلطاته؛ وكان لتلك المخاوف دورها في زيادة توتر العلاقات بين البلدين.

العلاقات في عهد الرئيس جمال عبد الناصر

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، اشتعلت الحرب الباردة بين قطبي العالم آنذاك: الولايات المتحدة الأمريكية، وما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي قبل تفكيكه عام ١٩٨٩م. وسعى كلا الطرفين إلى استقطاب الموالين من دول العالم، فانحازت مصر ــ بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وتولي الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر للحكم ١٩٥٣م ــ للاتحاد السوفيتي، فيما انحازت إيران للجانب الأمريكي، ما أدى إلى تحول التوتر بين البلدين إلى حالة من الخلاف.

> بلغت العلاقات بين البلدين أرقى مستوياتها في فترة حكم الرئيس السادات، الذي كانت تربطه بشاه إيران علاقة وطيدة، وتوافق في الرؤية السياسية لعلاقات بلديهما بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفاقم من الخلاف آنذاك أن الرئيس عبدالناصر كان شديد الإعجاب برئيس الوزراء الإيراني، المناوئ للشاه، الدكتور محمد مصدق، نظرًا لتوافق الرؤى بينهما حول عدد من القضايا السياسية في ذلك الوقت، مثل فكرة القومية والاتحاد والنضال ضد الاستعمار والظلم. وظل ناصر مؤيدًا لتحركات رئيس الوزراء الإيراني مصدق ضد الشاه، إلى أن اضطر الأخير لمغادرة البلاد لفترة، قبل عودته إليها بمساعدة الاستخبارات البريطانية والأمريكية[٨].

وترسخ الخلاف بين البلدين، عندما قام الشاه ــ بعد التخلُّص من مصدق وحكومته في ١٩ أغسطس ١٩٥٣م ــ عبر الاستخبارات الأمريكية والبريطانية ــ بالتوقيع على حلف بغداد عام ١٩٥٤م[٩]؛ الذي رفض الرئيس عبد الناصر الانضمام إليه، لما سوف ينتج عنه من تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح بريطانيا وأمريكا وشاه إيران وإسرائيل ضد الاتحاد السوفيتي ومصر والعرب[١٠]. ومع ذلك، استمرت العلاقات بين البلدين دون انقطاع، رغم ما غلب على علاقات قائديها من فتور ونفور.

قطع العلاقات لأول مرة:

كانت العلاقات بين الرئيس عبد الناصر وشاه إيران تزداد سوءًا عامًا تلو الآخر، تأثرًا بالأحداث والتغيرات الإقليمية والدولية، فبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر، نوفمبر ١٩٥٦م، جمعت العداوة لعبد الناصر بين إيران وإسرائيل، فبدأ يخطط لإعادة علاقته بها.

كانت الأوضاع الداخلية في إيران مواتية ليعيد الشاه علاقته مع إسرائيل، فالمعارضة الداخلية التي تزعمها الإسلاميون (رجال الدين الشيعة) والوطنيون (مصدق وحزبه) معًا، والتي أجبرت الشاه على إنهاء علاقته مع إسرائيل عام ١٩٥٠م، لم يعد لها وجود بعد الانقلاب على حكومة مصدق، واستعادة الشاه ونظامه السيطرة على البلاد.

بدأ الشاه إعادة علاقاته مع إسرائيل عام ١٩٥٨م، إلا أن الأمر تم بصورة سرية، ترقبًا للوقت المناسب للإعلان عنه. وكانت العلاقات تدار عبر مكتب التمثيل الإسرائيلي في السفارة السويسرية بطهران، لإبقاء الأمر طي الكتمان، وكانت المراسلات الإدارية بين الطرفين تستخدم اسمًا مستعارًا هو (برن) بدلًا من اسم السفارة الإسرائيلية.

وعندما اطمئن الشاه إلى انعدام ردة الفعل الداخلية والإقليمية، فضلًا عن تأييد وتشجع الولايات المتحدة والدول الأوروبية لقرار عودة العلاقات؛ تم الإعلان رسميًا يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٠م، عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وافتتاح قنصليتي إيران في تل أبيب والقدس. وقوبل القرار باستنكار مصري (إسلامي ــ مسيحي) واستنكار عربي وإسلامي قوي[١١]، ولكنه لم يغير من الأمر شيئًا.

وكان اختيار الشاه ليوم تطبيع علاقات بلاده مع إسرائيل مقصودًا، وله رمزيته الخاصة، ويهدف إلى إهانة الرئيس المصري، والتهوين من شأن الثورة المصرية، حيث كانت مصر تحتفل يومها بالذكرى الثامنة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ما جعل

إعادة العلاقات مع إسرائيل نوعًا من انتقام الشاه وإسرائيل معًا من عبد الناصر، الذي طالما سب الشاة، وهدد إسرائيل علنًا في خطبه للشعب المصري.

وردًا على الموقف الإيراني قام الرئيس عبد الناصر بالإعلان عن قطع علاقات مصر مع إيران، وسحب السفير المصري من طهران، وذلك في الخطاب الذي ألقاه على الشعب ــ في المهرجان الرياضي بمدينة الإسكندرية، احتفالًا بعيد الثورة الثامن يوم ٢٦ يوليو ١٩٦٠م ــ حيث قال ما نصه: «أيها الأخوة المواطنون بعد أن باع الشاه نفسه للاستعمار وللصهيونية، وبعد أن أعلن بنفسه أنه يعترف بدولة إسرائيل، أعلنها بنفسه ليرضي أسياده، ليرضي أمريكا، وبريطانيا والصهيونية، وإسرائيل. إننا نرى ألَّا داعي أن تبقى لنا سفارة في إيران، ولا يمكن بأي حال أن يكون هناك ممثل لجمهوريتنا لدى هذا الشاه، الذي باع نفسه للصهيونية، والاستعمار»[١٢].

في اليوم التالي للخطاب، صدر قرار باستدعاء سفير الجمهورية العربية المتحدة محمود محرم حماد ــ الذي كان يمثل دولة الوحدة بين مصر وسوريا (جمهورية مصر العربية) آنذاك ــ من طهران. وبعودة السفير في ٢٧ يوليو ١٩٦٠م، انقطعت العلاقات المصرية ــ الإيرانية لأول مرة من جانب مصر، وانخفضت العلاقات إلى مستوى مكتب لرعاية المصالح، وتم تحديد سفارة أفغانستان، لتكون مسؤولة عن رعاية المصالح الإيرانية في مصر. واستمرت القطيعة الرسمية بين البلدين حتى قبيل نهاية عقد الستينيات.

سعي مصر إلى إعادة العلاقات:

في مؤتمر القمة الإسلامي الأول ــ الذي عقد في الرباط في الفترة من ٢٢ ــ ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م؛ بعد حريق المسجد الاقصى ــ وعبر وساطة ملك الأردن حينها، الملك حسين، التقى شاه إيران محمد رضا بهلوي نائب رئيس الجمهورية آنذاك محمد أنور السادات، ممثل مصر في المؤتمر نيابة عن الرئيس عبد الناصر، لإصابته وقتها بأزمة قلبية، منعه الأطباء بسببها من السفر؛ وتبادلا الحوار حول رغبة مصر في إعادة العلاقات بين البلدين[١٣].

ويعود حرص مصر على إعادة العلاقات مع إيران في تلك الفترة إلى هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧م، وما أحدثته من إخلال بتوازن القوى الإقليمي، وما ترتب عليها من تغير حاد في المعادلات السياسية، وفي نوعية الاتجاهات العامة بالمنطقة

بعد نجاح الثورة الإسلامية أعلن الخميني قطع العلاقات مع مصر لقيام الرئيس السادات بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، ومازالت العلاقات بين البلدين حتى إعداد هذه الدراسة.

وطبيعتها بشكل كامل؛ حيث تراجع موقع مصر من المركز الرئيس لتحديد اتجاهات السياسة العربية، وبرزت أطراف وأيديولوجيات إقليمية أخرى غير عربية، وفي مقدمتها إيران وإسرائيل.

كما يعود أيضًا إلى أن خسائر الحرب، ووضع الاقتصاد المصري في السنوات التي أعقبتها، جعلت مصر في حالة احتياج لدعم ومساعدة إيران الثرية؛ التي عارضت بشدة ــ على لسان الشاه ــ الإجراءات الإسرائيلية في حرب الأيام الستة، وما ترتب عليها من ضم أراضٍ مصرية وسورية إلى إسرائيل؛ حيث صرح لوسائل الإعلام بالقول: «... لقد ولى زمن احتلال أراضي الآخرين بقوة السلاح»، ما جعل مصر تغير موقفها نحوه.

إضافة إلى أن المناخ الدولي الذي ساد تلك الفترة بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، متمثلًا في نظرية التعايش السلمي، ساعد على التهدئة بين الدول المرتبطة بهما في الشرق الأوسط، ومنها مصر وإيران[١٤].

على الطرف الآخر، وجدت إيران في رغبة مصر لإعادة العلاقات فرصة لتحسين علاقاتها بالعالم العربي، الذي كانت تقوده مصر آنذاك، وبخاصة أنها تضررت كثيرًا جراء علاقاتها الوطيدة بدولة الاحتلال الإسرائيلي، في ظل الصراع العربي ــ الإسرائيلي؛ كما كانت فرصة لإيران لتحسين علاقاتها بالدول الإفريقية المتضامنة مع مصر ونظامها الناصري، الذي كانت له أدوار محورية في محيطه الإفريقي[١٥].

تمت إعادة العلاقات بين البلدين قبيل وفاة الرئيس عبد الناصر بشهر تقريبًا، وتحديدًا في ٢٣ أغسطس ١٩٧٠م، حيث صدر بيان رسمي متزامن من القاهرة وطهران باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وبتبادل السفراء؛ إلا أن وفاة الرئيس عبد الناصر، في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠م، أجلت تنفيذ القرار.

وتأكيدًا على عودة العلاقات، ومجاملةً لمصر في تلك المناسبة، أعلنت إيران الحداد الرسمي ثلاثة أيام، وأرسلت وفدًا رسميًا ــ بقيادة رئيس وزرائها ــ للمشاركة في مراسم تشييع الجنازة.

عودة العلاقات وانقطاعها في عهد السادات

مع تولِّي الرئيس المصري السابق (محمد أنور السادات) الحكم، في ١٧ أكتوبر ١٩٧٠م، ، بدأت العلاقات المصرية ــ الإيرانية في التحسن، بل الازدهار، حيث كان الرئيس السادات يرى ما يراه شاه إيران، من أن أمريكا هي القوة العظمى في العالم، وإنها وحدها التي تستطيع حل أزمات المنطقة، وخصوصًا بعد بروزها كقوة محركة للأحداث بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦م وحرب عام ١٩٦٧م، وذلك على عكس الرئيس عبد الناصر، الذي كان يميل إلى التيار اليساري بزعامة الاتحاد السوفيتي ويعادي أمريكا وحلفاءها في المنطقة، ومنهم إيران.

وانطلاقًا من تلك القناعة، رأى الرئيس السادات في شاه إيران، ذي العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة، وسيطًا للتقريب بين مصر وأمريكا من جهة، وشريكًا إقليميًا يمكن التنسيق معه لتحقيق مصالح بلديهما من جهة أخرى؛ فسعى إلى تحسين العلاقات، التي تم الإعلان عن عودتها بين البلدين قبيل وفاة الرئيس عبد الناصر، كما ذكرنا آنفًا.

شهدت العقود الأربعة الماضية محاولات جادة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ولكنها باءت بالفشل بسبب رفض التيار الإيراني المحافظ، ما لم تنسحب مصر من معاهدة السلام مع إسرائيل.

بدأت العلاقات الودية بين البلدين بقبول السادات دعوة الشاه لزيارة إيران في أكتوبر ١٩٧١م، للمشاركة في الاحتفالات الخاصة بذكرى مرور ٢٥٠٠ عام على الإمبراطورية الفارسية؛ وحينها أثنى الشاه على شخصية الرئيس السادات ــ وكان هذا هو اللقاء الثاني الذي يجمع بينهما، بعد لقائهما الأول في الرباط ــ حيث قال الشاه لأحد وزرائه: «أنا والسادات لدينا الكثير ليتعلمه كل منا من الآخر، السادات له أفق واسع ويعرف ماذا يريد بالضبط» [١٦].

حرب أكتوبر توطِّد العلاقات

وسرعان ما ازدهرت العلاقة وتوطدت بين القائدين، خصوصًا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، التي كان لشاه إيران فيها موقفًا داعمًا لمصر، طالما ذكره الرئيس السادات في خطاباته ولقاءاته مع وسائل الإعلام العالمية[١٧]، وهو قيام الشاه بأمر ناقلات البترول الإيرانية في عرض البحر؛ بتغيير وجهتها لتستهدف الإسكندرية رأسًا، وتفرغ حمولتها من البترول هناك؛ استجابة منه لطلب الرئيس السادات بأن يزوده بالبترول إبان اشتعال الحرب، حيث لم يكن لدى مصر من البترول حينها ما يكفيها أكثر من ١٥ يومًا، كما جاء في برقية رئيس مصر لشاه إيران. وعزز الشاه موقفه الداعم للرئيس المصري، ببرقية أخبره فيها بأنه استجاب لطلبه ، وأنه سيواصل دعمه له، حيث جاء في نص البرقية: « في الطريق إليك ٦٠٠ ألف طن بترول كانت في طريقها إلى موانئ أوروبا، وأمرت بإرسالها إلى الإسكندرية كشحنة أولى؛ وأرجو أن ترسل وزير البترول المصري إلى طهران،

/https://www.alhurra.com

ليحدد ما يطلبه من البترول تباعًا».

ولم يتوقف دعم الشاه لمصر عند تزويدها بالبترول، بل أرسل إليها مساعدات طبية؛ وأمر بنقل العديد من المصابين والجرحى لتلقي العلاج في طهران؛ وشارك في إعادة بناء مدن القناة التي تضررت من الحرب، حيث أرسل برقية للرئيس السادات يخبره فيها عن عزمه على ذلك بقوله: «باسم بلادي أريد أن أشارك في بناء وإنعاش مدينة بورسعيد كمنطقة حرة لخدمة التجارة والصناعة العالمية؛ وأرجو أن تقبل منا ٢٥٠ مليون دولار كمعونة يمكنكم تسديدها على أجل طويل»[١٨].

وقد أشاد الرئيس السادات ــ خلال حديثه مع المجلة الفرنسية (L` Expansion)، الصادرة في ٦ يونيه عام ١٩٧٦م ــ بدعم الشاه لمصر، وتوطيد علاقاته مع إيران بقوله: «أنا سعيد بالإنجازات التي تحققت من توطيد العلاقات المصرية ــ الإيرانية وراض عنها، وأفتخر بالأجواء التي تسود هذه العلاقات الثنائية أيضًا؛ وأتوجه بخالص الشكر إلى شاه إيران، الذي أمَّن لشعبنا احتياجاته البترولية في كل وقت. لقد حان الوقت لنجتمع ونقول للقوي العظمي نحن هنا كي نحدد مصير القضايا المتعلقة بالمنطقة»[١٩].

تبادل الزيارات الرسمية والودية:

وخلال هذا العهد الذهبي للعلاقات، تبادلت الدولتان أكثر من ٩٠ زيارة رسمية على كافة المستويات خلال ٧ سنوات فقط ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٨م؛ منها ٤١ زيارة إيرانية تجاه مصر، و ٤٩ زيارة مصرية تجاه إيران؛ كان أبرزها الزيارة الرسمية التي قام بها الشاه لمصر في يناير ١٩٧٥م؛ والزيارة التي قام بها السادات لإيران في يونيه عام ١٩٧٦م، والتي تم خلالها توقيع مجموعة من الاتفاقيات الثنائية؛ والزيارة الخاطفة التي قام بها الشاه إلى أسوان، في يناير ١٩٧٨م، ليعلن تأييده غير المحدود لمبادرة السلام التي طرحها الرئيس السادات بعد زيارته لإسرائيل، في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧م، وليقول للعرب: ماذا تنتظرون حتى تدعموا تلك المبادرة؟

ومنها الزيارة التي قام بها ولى عهد ايران (رضا محمد رضا بهلوي) لمصر، يونيو ١٩٧٥م، للمشاركة في الاحتفال بإعادة افتتاح قناة السويس، وكانت أول زيارة رسمية لولى العهد الإيراني خارج بلاده؛ والزيارة التي قامت بها السيدة جيهان

على الرغم من ترحيب المرشد الإيراني بإعادة العلاقات مع مصر، استجابة للوساطة العمانية، إلا أن مصر التزمت الصمت، وآثرت التريث في الرد على التصريحات الإيرانية.

السادات لإيران، في أغسطس ١٩٧٥م، والزيارة التي قامت الشهبانو فرح ديبا لمصر فى ١٩٧٦م؛ فضلًا عن زيارة الأميرة (أشرق بهلوي) شقيقة الشاه مرتين لمصر عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦م. أما أبرز زيارات الجانبين الرسمية على المستوى الوزاري، فكان أشهرها زيارة عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء، ثم زيارة ممدوح سالم في ١٩٧٧م، وكان آخر رئيس وزراء مصري يزور إيران فى القرن العشرين[٢٠].

سقوط الشاه ولجوئه لمصر

في ١١ فبراير ١٩٧٩م تمكنت الثورة الإسلامية من الإطاحة بنظام الشاه، الذي كان قد خرج إلى مصر، ١٦ يناير ١٩٧٩م، عند بداية الأحداث في إيران[٢١](٢١)، فاستقبله الرئيس السادات في أسوان، وحرص على إقامة مراسم رسمية لاستقباله، وأقام حفل عشاء على شرفه، حيث كان الشاه حتى تلك اللحظة الحاكم الفعلي لإيران. وأثناء وجوده بمصر، تلقى الشاه دعوة من ملك المغرب الحسن الثاني للذهاب إلى مراكش، فقبلها كي لا يثقل على الرئيس السادات [٢٢].

وعندما أراد الشاه العودة إلى مصر بعد رفض كثير من دول العالم ــ منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ــ إقامته بها، رحب الرئيس السادات بعودته[٢٣](٢٣). ولكي تتم الاستضافة بشكل قانوني، ناشد الرئيس السادات مجلس النواب المصري بأن يسمحوا للشاه بالحضور إلى مصر، ووافق

المجلس بإجماع الآراء.

وصل الشاه وزوجته إلى القاهرة في ٢٤ من مارس عام ١٩٨٠م، بعد ١٤ شهراً من الترحال في البلدان، حيث استقبلهما الرئيس السادات وقرينته، وأعد قصر القبة ليكون مقراً لهما؛ ثم لحق بهما أولادهما. وفي ٢٩ مارس ١٩٨٠م، صدق مجلس النواب المصري على قرار منح الشاه حق اللجوء السياسي لمصر.

وظل الشاه مقيمًا مع أسرته في مصر إلى أن توفي في ٢٧ يوليو ١٩٨٠م، وأقيمت له جنازة عسكرية رسمية يوم ٢٩ يوليو، بدأت من قصر عابدين وصولًا إلى مكان دفنه بمسجد الرفاعي بالقاهرة[٢٤]، بجانب الملك فؤاد والملك فاروق، وفي المكان الذى سبق أن دفن فيه والده، ووالدة والده رضا شاه،

> قد تدفع التغيرات الإقليمية والدولية البلدين إلى إعادة العلاقات والقبول بالوساطة العمانية والعراقية، وخصوصًا بعد إعادة العلاقات السعودية ــ الإيرانية في ١٠ مارس ٢٠٢٣م.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65173348

قبل إعادة رفاتهما إلى طهران في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين[٢٥].

كان استقبال السادات للشاه، ومنحه حق اللجوء، وإقامة جنازة عسكرية له عند موته، سببًا لزيادة غضب الخميني ونظامه على مصر وقادتها، خصوصًا وأن زوجة الشاه، الشهبانو فرح ديبا، ظلت حريصة على زيارة مصر كل عام في ذكرى وفاة زوجها، لتضع على ضريحه إكليلًا من الزهور، كما كانت تحرص على زيارة ضريح الرئيس السادات برفقة زوجته الراحلة جيهان السادات، وتضع عليه إكليلًا من الزهور، امتنانًا منها لموقفه الإنساني تجاه الشاه وأسرته.

العلاقات بعد الثورة الإسلامية

على الرغم من أن مصر لم تتخذ موقفًا معاديًا من الثورة الخمينية في إيران، بل أبدت استعدادها للتعامل مع الدولة الجديدة والإبقاء على العلاقات قائمة بين البلدين، حيث أصدرت القاهرة بيانًا في ١٢ فبراير ١٩٧٩م، أعربت فيه عن تطلعها لاستمرار العلاقات بين البلدين وتعزيزها في مختلف المجالات؛ إلا أن المبادرة المصرية لم تجد استجابة من قادة الثورة الإسلامية.

ومع نجاح الثورة الإيرانية ووصول النظام الحالي إلى سدة الحكم، بدأت العلاقات المصرية ــ الإيرانية في الانحدار والتردي؛ بسبب استقبال الرئيس السادات للشاه، ورفض تسليمه للنظام الثوري الجديد لمحاكمته. وبلغت العلاقات ذروة ترديها عندما قام الرئيس السادات بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، في مارس ١٩٧٩م.

ونظرًا لما تمثله القضية الفلسطينية من أهمية لدى الشعوب العربية والإسلامية، استغل المرشد الأعلى للثورة (آية الله الخميني) اتفاقية السلام للتعبير عن غضبه من الرئيس السادات من جهة، والترويج للثورة الوليدة ــ آنذاك ــ وكسب الشعوب الإسلامية في صفها من جهة أخرى[٢٦]. وتجلى الموقف الإيراني من مبادرة السلام في البيان الذي أصدره الخميني، في ٢٦ مارس ٩٧٩م، حيث اعتبر اتفاقية السلام بين السادات وإسرائيل خيانة للإسلام والمسلمين والعرب، وأيد موقف الدول العربية الرافض لها.

وكثفت إيران من حملتها العدائية ضد نظام الرئيس السادات، لتشويه صورته عربيًا وإسلاميًا؛ وكان آية الله الخميني هو الموجِّه لحملة التشويه والتحريض, حيث قرن معارضته الشديدة لاتفاقية كامب ديفيد و معاهدة السلام مع إسرائيل، بمناشدة العالم الإسلامي أن يقطع علاقاته مع مصر.

وحرض الخميني الشعب المصري ــ في بيان صريح ــ بالانقلاب على نظام الحكم، وشكك في شرعية مؤسسات الدولة المصرية, بما فيها الدينية العريقة, لعدم اعتراضها على ما أقدم عليه السادات، أسوة بما قامت به من قبل من اعتراض على ما قام به الشاة الإيراني محمد رضا بهلوي، عندما اعترف بإسرائيل وأقام معها علاقات دبلوماسية، في يوليو ١٩٦٠م.

الخميني يقرر قطع العلاقات

وفي ٣٠ من إبريل ١٩٧٩م، أصدر الخميني قرارًا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر؛ وأوضحت الخارجية الإيرانية في مقدمة الأسباب، أن ذلك قد تم احتجاجًا على قيام مصر بتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. وهو ما اعتبرته مصر تدخُّلًا صارخًا في الشأن المصري[٢٧]. وقد شهدت تلك الفترة حملات إعلامية ودعائية موجهة بين مصر وإيران، للتشهير بزعيمي البلدين؛ فكان السادات يرى الخميني عارًا على الإسلام، وكان الخميني يلقب السادات بالخائن والعميل الأمريكي.

واستعرت الحرب الإعلامية بين البلدين، وانطلقت الصحف المحلية والإذاعات الموجهة في القاهرة وطهران تهاجم سياسات نظاميهما، مستخدمة كافة الوسائل الإعلامية، حيث أطلقت مصر أربع اذاعات تبث باللغة الفارسية باتجاه إيران. وأخذت الصحف المصرية تسلط الضوء على الأوضاع الداخلية في إيران، مبرزة حالات الإعدام و الاعتقالات واضطهاد الأقليات وعدم الاستقرار و الصراع على السلطة.

كما تصدت الصحف المصرية للبيان الذي أصدره الخميني مناشدًا دول العالم الإسلامي بقطع علاقتها مع مصر, وأوضحت أن الهدف من البيان هو سعي نظام الخميني إلى تقديم نفسه بديلًا إسلاميًا ثوريًا عن مصر و مكانتها. وفي هذا السياق أبرزت الحملة الإعلامية المصرية المضادة دور مصر و مكانتها العربية و الإسلامية, وإن البديل الإيراني الإسلامي لن يستلب تلك المكانة، أو يكون بديلًا عنها لدى الدول والشعوب المسلمة[٢٨].

ودعمت مصر حملتها الإعلامية ضد الخميني ونظامه بحملة سياسية، قادها الرئيس السادات بنفسه، حيث بادر إلى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية في نزاعها مع إيران حول مشكلة الرهائن الأمريكية, وشجيع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جمي كارتر) على عملية اقتحام السفارة الأمريكية في طهرا لإنقاذ الرهائن، رغم ما فيها من المغامرة.

وعندما فشلت عملية إنقاذ الرهائن, بعث الرئيس السادات ببرقية تعزية إلى الرئيس كارتر نعى فيها وفاة الأبطال الثمانية فى عملية إنقاذ الرهائن, وأكد وقوف الشعب المصري إلى جانب الجهود التي تستهدف إطلاق سراح الرهائن المحتجزين في طهران منذ ٤ نوفمبر ١٩٧٩م. وعلق الرئيس السادات على فشل العملية بأن الولايات المتحدة يجب ألا تيأس و عليها أن تحاول مرة أخرى إنقاذ الرهائن[٢٩].

الحرب الإيرانية العراقية وارتفاع حدة الخلاف

ومع اندلاع الحرب بين إيران والعراق، بلغت العلاقات المصرية ــ الإيرانية أسوأ مراحلها، حيث وقفت مصر في بداية الحرب على الحياد، واستنكر الرئيس السادات قصف المدنيين في البلدين، وشدد بعد مضي حوالي أسبوعين من نشوب الحرب ــ في خطاب ألقاه أمام المؤتمر الأول للحزب الوطنى بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٨٠م ــ على قوة موقف بلاده المحايد، حيث قال: « من يضرب الآمنين في العراق لا بد أن أشجبه, و إذا صدام ضرب الآمنين فى إيران، أيضا أشجبه بكل وضوح و

> الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعيشها كلتا الدولتين، تفرض عليهما التعاون في كل المجالات للتخفيف من آثارها السلبية.

صراحة. و أنا حريص على الشعب المسلم في إيران، وحريص على الشعب المسلم في العراق «

لكن مع تطور الحرب و رفض الجانب الإيراني الاستجابة لوقفها, اندفعت مصر بقوة إلى الوقوف مع الجانب العراقي، وقد اتضح ذلك الانحياز بصورة كبيرة عندما صرح الرئيس السادات ــ في خطاب له يوم ٣١ مارس ١٩٨١م ــ بالقول: « إن مصر باعت للعراق بعض أنواع من الذخائر التي كانت تنقصها، وتشعر بحرج من نقصها، وذلك وفاء من مصر لموقف العراق, حيث أعطت لمصر خلال حرب أكتوبر صاروخ أرض أرض سوفيتي من طراز لونا, كان الاتحاد السوفيتي قد فرض حظره على مصر».

كما صرح بالأمر نفسه رئيس مجلس الشعب المصري آنذاك (الدكتور صوفي أبو طالب)، في منتصف شهر مايو ١٩٨١م, مبررًا إمداد العراق بالأسلحة بقوله: «هناك ثلاثة معان لإمداد مصر للعراق بالذخيرة, أولها: أن ذلك نوع من رد الجميل لموقف العراق من مصر في حرب أكتوبر, و ثانيهما: أن الهيئة العربية للتصنيع, والتي تنكَّر لها العرب وقت الشدة وقفت مع دولة عربية, و المعنى الثالث: يتمثل في أن مصر كانت و مازالت عليها مسؤولية تجاه الأخوة العرب برغم ما يثور من خلافات»[٣٠].

وفاة السادات تصعِّد العداوة

عندما تم اغتيال الرئيس السادات، في ٦ أكتوبر ١٩٨١م، أطلقت السلطات الإيرانية اسم العقل المدبر لعملية الاغتيال والمشارك فيها (خالد الإسلامبولي) على أحد أكبر شوارع العاصمة طهران، ولقبته بالشهيد، ما اعتبرته مصر ــ قيادة وشعبًا ــ دعمًا للإرهاب، وتشفيًا من رئيسها السابق، الذي حقق النصر الوحيد للعرب على إسرائيل؛ فتصاعدت العداوة واستمرت القطيعة والخلاف بين البلدين[٣١].

وظل انحياز مصر للعراق مستمرًا في عهد الرئيس مبارك طوال الحرب على إيران؛ حيث تشير المصادر الإيرانية إلى «أنه منح صدام طوال الثمانينيات من القرن المنصرم ما تعادل قيمته ٣ ونصف مليار دولار من الصواريخ والأسلحة»[٣٢]؛ ما أدى إلى ارتفاع وتيرة العداء بين البلدين، حتى نهاية الحرب عام ١٩٨٨م.

وقد شهدت تلك الفترة (١٩٧٩ ــ ١٩٨٩م) أمرين مهمين أديا إلى استمرار القطيعة وتصاعد العداء، وتعقيد العلاقات الثنائية بين البلدين، أولهما: دعم إيران للجماعات الإسلامية المتطرفة في مصر؛ وثانيهما: قيادة إيران لما سمي بمحور المقاومة والممانعة، الذي ضم كلًا من: سوريا، وليبيا، وحزب الله في لبنان، وجماعتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

وكان الهدف الرئيس لهذا المحور هو الإضرار بمركز مصر السياسي عربيًا وإقليميًا، وتقويض مبادرة السلام التي عقدتها مع إسرائيل، وتغليب نهج المقاومة والكفاح لحل القضية الفلسطينية.

كما شهدت تلك الفترة اتهامات مصرية لإيران بالتجسس عليها، ففي عام ١٩٨٧م اعتبرت مصر رئيس بعثة رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة (محمود مهتدي) شخصًا غير مرغوب فيه، واتهمته بالقيام بمراقبة حركة الناقلات في قناة

السـويس المتجهـة إلي العـراق.

وعـلى الرغـم مـن نهايـة الحـرب العراقيـة ــ الإيرانيـة، بقبـول قـرار مجلـس الأمـن بوقـف إطـلاق النـارفي ٢٠ أغسـطس ١٩٨٨م، فـإن العلاقـات بـين البلديـن ظلـت عـلى مـا هـي عليـه، حيـث طلبـت إيـران مـن مـصر الاعتـذار عـن دعمهـا للعـراق خـلال الحـرب كـشرط مـن شروط عـودة العلاقـات معهـا.

انفراج العلاقات في عقد التسعينيات

بعـد وفـاة الإمـام الخمينـي في ٣ يونيـو ١٩٨٩م، وتـولي الرئيـس هاشـمي رفسـنجاني منصـب الرئاسـة في إيـران، حـدث تغـيُّر في السياسـة الخارجيـة الإيرانيـة لتصبـح أكـثر براجماتيـة، وبـدأت طهـران تحـاول إعـادة ترميـم علاقاتهـا مـع دول المنطقـة، وبخاصـة دول الجـوار. وفي ظـل هـذه الأجـواء شـهدت العلاقـة بـين مـصر وإيـران بعـض الانفراجـات؛ وازدادت العلاقـات تحسُّـنًا بعـد تـولي الرئيـس محمـد خاتمـي رئاسـة إيـران في ١٩٩٧م. حيـث تمـت لقـاءات بـين المسـؤولين المصريـين والإيرانيـين في عواصـم أوروبيـة ومحافـل دوليـة.

وكان الاتصـال الدبلومـاسي الأول بـين الطرفـين عـام ١٩٨٩م في عواصـم أوروبيـة(جنيـف) وعربيـة(دمشـق) بشـأن الإفـراج عـن ١٠٠ محتجـز مـصري في إيـران، وتـولي حينهـا السـفير منـير زهـران الاتصـالات مـع اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر الـدولي. ثـم افتتـح البلـدان مكاتـب لرعايـة المصالـح عـام ١٩٩١م.

البدء في تبادل الزيارات واللقاءات

تمـت زيـارة أول مسـؤول رسـمي مـصري إلى إيـران منـذ قطـع العلاقـات بـين البلديـن في ينايـر ١٩٩٠م، حيـث توجـه السـفير منـير زهـران إلي طهـران لتقديـم واجـب العـزاء في وفـاة أحـد المراجـع الدينيـة، فيـما تمـت أول زيـارة إيرانيـة رسـمية لمـصر في ٣٠ يوليـو ١٩٩٠م، ممثلـة في وفـد برئاسـة (محمـد عـلي تسـخيري) للمشـاركة في اجتماعـات المجلـس الـوزاري لمنظمـة المؤتمـر الإسـلامي بالقاهـرة، وحينهـا صافـح الرئيـس مبـارك (تسـخيري) خـلال اسـتقباله رؤسـاء الوفـود، ليكـون ذلـك أول لقـاء مبـاشر لمسـؤول إيـراني برئيـس مـصر.

وارتقـت الزيـارات بـين البلديـن إلى مسـتوى وزراء الخارجيـة، حيـث تمـت أول زيـارة لوزيـر خارجيـة إيـران للقاهـرة في مايـو ١٩٩٧م، لينقـل رسـالة مـن الرئيـس رافسـنجاني إلي الرئيـس حسـني مبـارك، تضمنـت الدعـوة لحضـور القمـة الإسـلامية في طهـران. وفي ديسـمبر ١٩٩٧م، تمـت أول زيـارة لوزيـر خارجيـة مـصري لطهـران حيـث رأس عمـرو مـوسي وفـد مـصر في اجتماعـات المجلـس الـوزاري لمنظمـة المؤتمـر الإسـلامي ثـم في القمـة. وفي أكتوبـر ٢٠٠١م تمـت ثـاني زيـارة لوزيـر خارجيـة إيـراني لمـصر، حيـث حضر

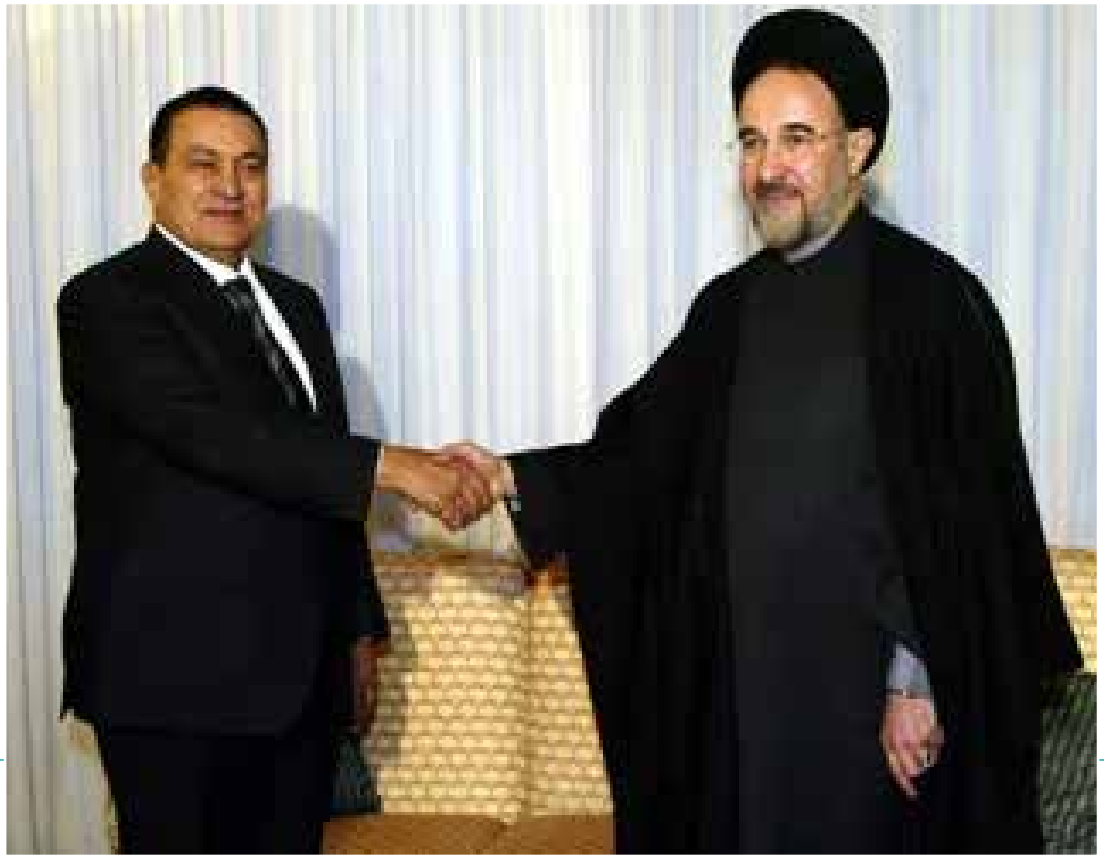

كمال خرازي للتشاور حول موضوع الحرب علي الإرهاب في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

- وتم أول لقاء مصري ــ إيراني علي المستوي الوزاري في بلجراد، فبراير ١٩٩١م، بين الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، ووزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي. فيما تم
- اللقاء الثاني على مستوى وزراء الخارجية في جاكرتا بإندونيسيا، مايو ١٩٩٢م، بين كل من عمرو موسي وولايتي، علي هامش اجتماع قمة حركة عدم الانحياز.
- أما اللقاء الثالث فتم في سبتمبر ١٩٩٦م، بين موسي وولايتي في نيويورك، علي هامش اجتماعات الجمعية العام للأمم المتحدة، وذلك في الجناح الخاص برئيس وزراء لبنان رفيق الحريري. وفي يناير ٢٠٠٣م التقى وزيرا خارجية البلدين أحمد
- ماهر وكمال خرازي ضمن اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار للعراق باسطنبول.

وبلغت اللقاءات قمتها في ديسمبر٢٠٠٣م، الذي شهد أول لقاء بين الرئيسين المصري حسني مبارك والإيراني محمد خاتمي (منذ لقاء الرئيس الراحل أنور السادات وشاه إيران في طهران في أكتوبر ١٩٧٧م) في قمة جنيف للمعلومات؛ والذي

- على أثره طلبت وزارة الخارجية الإيرانية من مجلس بلدية طهران تغيير اسم شارع (خالد الإسلامبولي) ليصبح اسمه
- (الانتفاضة)؛ رغم اعتراض بعض المتشددين من جماعة أنصار حزب الله الإيرانية، التي نظمت مظاهرة هتفت فيها ضد وزارة الخارجية ومجلس البلدية، وأصدرت بيانًا، جاء فيه: «إن واضعي السياسة الخارجية وأعضاء مجلس البلدية يخطئون
- إذا اعتقدوا أن باستطاعتهم تجريد الإسلامبولي من الوسام الذي منحه له آية الله الخميني».

تصاعد المواقف الإيجابية ومظاهره

اتخذ البلدان عددًا من المواقف الإيجابية، التي تعكس انفراج العلاقات بينهما، ومنها:

- رفع مستوي التمثيل الدبلوماسي لبعثتي رعاية المصالح فيهما إلي مستوي سفير في مارس ١٩٩١م، حيث عيّن السفير (أحمد نامق) رئيسًا للبعثة الدبلوماسية المصرية
- في إيران، والسفير (علي أصغر محمدي) رئيسًا للبعثة الإيرانية بالقاهرة.
- تفعيل الأنشطة الاقتصادية المجمدة في مصر؛ ففي أبريل ١٩٩١م، أفرجت مصر عن الأرصدة الإيرانية في البنوك، وفعَّلت بنك مصر إيران، وشركة المنسوجات بالسويس، والاستثمارات الإيرانية في بعض الفنادق بالقاهرة.
- تصريح الرئيس المصري حسني مبارك لأول مرة، في حديث لمجلة المصور سبتمبر١٩٩٢م، أن الرئيس رافسنجاني بعث إليه رسائل لرفع مستوي العلاقات؛ ولكنه أشار إلى أن في إيران من لا يرغب في ذلك.
- مساعي وزير الخارجية السوري (فاروق الشرع) لتلطيف الأجواء؛ والتي بدأت مع وصوله للقاهرة في يصل الي القاهرة ديسمبر ١٩٩٢م، لإنجاز هذه المهمة.
- فتح قناة للاتصال بين البلدين عبر مراكز البحوث والدراسات، حيث قام مدير معهد الدراسات الدبلوماسية التابع للخارجية الإيرانية (عباس مالكي) بزيارة القاهرة عام ١٩٩٣م، للتحاور مع عدد من مراكز البحوث والدراسات السياسية بالقاهرة.
- تبادل الزيارات بين وفود اقتصادية من البلدين، عام ١٩٩٤م، ما أسفر عن تسوية الديون المعلقة لصالح إيران، حيث وافقت القاهرة على تقديم بعض المعدات والآلات إلى طهران بقيمة ٨٤١ مليون دولار كمدفوعات لقرض حصلت عليه مصر عام ١٩٧٥م، ما أدى إلى حل مشكلة الديون الإيرانية، واعتبر مقدمه أساسية لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين.
- بدء الاتصالات بين غرف التجارة والصناعة في طهران والقاهرة عام١٩٩٥م،لبحث دعم العلاقات الاقتصادية.
- إدانة مصر لتهديدات إسرائيل بضرب المفاعلات النووية الإيرانية للأغراض السلمية، يناير ١٩٩٥م، وإشادة إيران بالموقف المصري؛ وإدانة إيران محاولة الاعتداء التي تعرض لها الرئيس مبارك في أديس أبابا يونيو ١٩٩٥م.
- رفض مصر المشاركة في تنفيذ قرار الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) بفرض حظر تجاري علي إيران، أبريل ١٩٩٦م، وجاء الرفض علي الهواء مباشرة خلال مؤتمر صحفي مشترك بين وزير الخارجية (عمرو موسي) ومندوبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن (مادلين أولبرايت) ــ عقب استقبال الرئيس مبارك لها ــ حيث ادعت أولبرايت أنها ناقشت الموضوع مع الرئيس مبارك، فتدخل موسي مقاطعًا لها، نافيًا بحث هذا الموضوع خلال اللقاء.
- بدء محادثات تهدف إلى تطبيع العلاقات بين البلدين عام ١٩٩٦م، وتعرضها لضغوط من المتشددين في إيران، ما أدى إلى إجهاضها، وإعلان وزير الخارجية حينها (علي أكبر ولايتي) اقتصار المباحثات على فتح مركز ثقافي

وليس تبادل السفراء.

- عقد لقاء بين أعضاء اتحادي الصناعات في البلدين، في نوفمبر ١٩٩٧م، تم خلاله الاتفاق على مساهمة إيران في إنشاء مصنعين للغزل و النسيج في مصر، و تصدير ١٠٠ حافلة ركاب لها, كما تم بحث سبل مضاعفه حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذى قد بلغ ٧٠ مليون دولار، تشمل ٢٩ مليون دولار واردات إيران من مصر، و ٤١ مليون دولار صادرات إيرانية لمصر.
- قيام وفد من اتحاد الصناعات المصرية ضم رجال أعمال و مستشارين مصريين بزيارة طهران، في مطلع عام ١٩٩٨م، تلبيةً لدعوة من نظيره الإيراني، وقد ضم الوفد ممثلين للقطاعات المعنية بالتعاون الثنائي بين البلدين، و هي: الغزل و النسيج, والصناعات الغذائية, والسيارات، و الأدوية.
- توقيع البلدين أول اتفاقية حكومية للتعاون في المجال الصحي والأدوية خلال زيارة وزير الصحة المصري (إسماعيل سلام) لطهران، يناير عام ١٩٩٨م. وكانت الزيارة الثانية لوزير مصري إلي إيران.
- تفعيل التعاون غير الحكومي بين البلدين، في مارس ١٩٩٨م؛ وتوقيع أول بروتوكول للتعاون الصناعي في يونيو من العام نفسه.
- فتح باب التعاون الإعلامي بين البلدين يوليو ١٩٩٨م، حيث زار رئيس وكالة الأنباء الإيرانية (فريدون وردي) مصر، وبحث مع وزير الإعلام (صفوت الشريف) فتح مكتب للوكالة في القاهرة، ونقل إليه دعوة من وزير الثقافة الإيراني (عطا الله مهاجراني) لزيارة طهران.
- فتح باب التطبيع الرياضي بين البلدين، حيث أعلن الرئيس مبارك ــ خلال لقائه مع طلبة جامعة الإسكندرية، أغسطس ١٩٩٨م ــ أن منتخب مصر للشباب في الكرة الطائرة سيشارك في فعاليات كأس العالم للكرة الطائرة التي تستضيفها إيران.
- التواصل الهاتفي لأول مرة بين رئيسي البلدين، حيث قام الرئيس المصري حسني مبارك، في مايو ١٩٩٩م، بالاتصال بنظيره الإيراني الرئيس محمد خاتمي ليهنئه بقبول طلب انضمام إيران إلي مجموعة الـ١٥.
- مشاركة إيران لأول مرة في معرض القاهرة الدولي للكتاب، يناير ٢٠٠١م.
- وضع رؤية متكاملة من قبل رئيسي البلدين توضح موقفهما من تطبيع العلاقات السياسية بينهما؛ ففي ١٤ يناير ٢٠٠١, عبر الرئيس خاتمي عن الموقف الإيراني من تطبيع العلاقات مع مصر بقوله: «إن مصر و إيران تشكلان جناحي الحضارة الإسلامية، وأن مصر تتمتع بمكانة خاصة بالنسبة للإسلام والبلدان العربية، وأن الشعب المصري له دور كبير في الحضارة الإسلامية».
- وأوضح الرئيس مبارك الرؤية المصرية، في أغسطس ٢٠٠١م، بقوله: «إن مصر و إيران بينهما علاقات ذات تاريخ مشترك، وهناك روابط قديمة»، وأضاف: «إن تلك العلاقات قد ساءت بعد زيارة الرئيس السادات إلى القدس و توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في توقيت متزامن مع تغير القيادة الإيرانية, وأن جوهر الخلاف يقوم على توقيع اتفاقية كامب ديفيد»(٣٣).
- إبداء المشاعر الودية أثناء الأزمات؛ فعندما ضرب الزلزال مدينة بام، في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٣م، أرسل الرئيس المصري برقية عزاء للرئيس خاتمي والشعب الإيراني في ضحايا الزلزال، وقرر إرسال جسر جوي من المساعدات تضامنًا مع الشعب الإيراني في الكارثة؛ فقام وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) بإرسال برقية إلى نظيره المصري (أحمد ماهر) في يناير ٢٠٠٤م، عبر فيها عن شكر الشعب الإيراني للتضامن الذي أبدته مصر تجاهه.
- حرص الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، الذي تولى الحكم عام ٢٠٠٥م، على استمرار المسار الإيجابي في العلاقة مع مصر، وتصريحه بـ «أنه على استعداد لإعادة العلاقات الإيرانية المصرية في اليوم التالي لموافقة مصر»؛ وتشجيعه على تبادل الزيارات واللقاءات بين مسؤولين في البلدين، واتصاله هاتفيًا مع الرئيس مبارك، في مايو ٢٠٠٧م.
- تبادل التصريحات التي تعبر عن رغبة مسؤولي الدولتين في عودة العلاقات، وذلك عام ٢٠٠٧م, وإعادة فتح السفارات واستئناف العلاقات الدبلوماسية. وكانت الدعوة في أغلب الأحيان من جانب إيران، وكانت مصر ترد بالترحيب والتأكيد على أهمية التعاون المصري الإيراني في حل مشكلات المنطقة, و في دعم قضايا العالم الإسلامي.
- دعم مصر لحق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي، ورفض أي لجوء إلى الخيار العسكري ضدها، انطلاقًا من أن لكل دولة وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الحق القانوني المؤكد في أن تمتلك برنامجًا نوويًا كاملًا، بما فيه امتلاك دورة تخصيب اليورانيوم؛ وتحسبًا من أن اللجوء إلى الخيار العسكري ستكون له تداعيات خطيرة على توازن القوى والاستقرار الإقليمي وأمن دول

الخليج العربية التي سوف تكون مسرحًا لهذه الحرب.

- توقيع مصر وإيران أول برتوكول بينهما، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية، يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران بمعدل ٢٨ رحلة جوية أسبوعيًا، في ٣ أكتوبر ٢٠١٠م. لكن هذا لم يؤثر على تطور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

العلاقات بعد ثورة ٢٥ يناير المصرية

مع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، سارعت إيران إلى دعمها بصورة صريحة، حتى قبل أن يتخلى الرئيس مبارك عن الحكم، حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني حينها (علي أكبر صالحي)، في ٣١ يناير ٢٠١١م، دعم طهران للتظاهرات المطالبة بسقوط نظام الرئيس مبارك. وأكد صالحي أنه «من خلال معرفتنا للشعب المصري الثوري الكبير وصانع التاريخ، فإننا على ثقة بأنه سيضطلع بدوره جيدًا في إيجاد شرق أوسط إسلامي، يتعلق بكل الأحرار ومريدي العدالة والاستقلال في المنطقة».

المرشد ومحاولة استقطاب الثوار

وسرعان ما أعلن المرشد الأعلى الإيراني (علي خامنئي) في خطبة الجمعة بطهران، يوم ٤ فبراير ٢٠١١م، أن نظام مبارك كان عميلًا لإسرائيل، ودعا الجيش المصري إلى تأييد الشعب، مطالبًا الثورة المصرية بعدم الثقة بالدور الأمريكي والغربي، الذي كان مساندًا للنظام قبل ذلك ثم تخلى عنه الآن، مشيرًا إلى أن واشنطن تسعى إلى تقديم وجوهًا جديدة عميلة لها لمنصب الرئاسة.

وشدد خامنئي في خطبته على أهمية استمرار الثورة إلى أن تبلغ غاياتها، ودعا المصريين إلى متابعة نضالهم حتى «إقامة نظام شعبي قائم على الدين»، واصفًا ما يحدث بمصر بأنه «نتاج للثورة الإيرانية». وقد حرص على إلقاء الخطبة باللغة العربية، لإيجاد تواصل مباشر مع جماهير الثورة، إلا أن خطابه لم يجد تجاوباً من المعتصمين والمتظاهرين في ميدان التحرير أو في المدن المصرية الأخرى، بل ارتفعت في الميدان بعض اللافتات التي ترفض التدخل الإيراني وتندد به[٣٤].

تودد الرؤساء والمسؤولين الإيرانيين للمصريين

وسار رؤساء إيران على خطى المرشد في تأييد الثورة المصرية والتودد إلى الثوار، حيث صرح رئيس إيران حينها (محمود أحمدي نجاد) في الذكرى الثانية والثلاثين لانتصار الثورة الإيرانية، بأن الشرق الاوسط «سيتخلص قريبًا من الولايات المتحدة وإسرائيل»، وشدد على أن ثورتي مصر وتونس نتيجة للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وأن « رسالة الثورة الإسلامية قد تم نقلها طوال السنوات الاثنين والثلاثين الأخيرة إلى العالم، وقد استفاقت النفوس والقلوب الآن»[٣٥].

كما تحدث الرئيس الإيراني الأسبق (محمد خاتمي)، يوم ٨ فبراير ٢٠١١م، عن الثورة، وأشاد بنهضة الشعب المصري، وقال: إن «إيران ومصر جناحان انطلقت منهما الحضارة الإسلامية ووصلت إلى ذروتها، وإذا كان هناك بلد مشابه لإيران فهي مصر، وإذا ما كان هناك من بلد يعتبر نظيرًا لإيران فهو مصر».

وأضاف: أن «لمصر قاعدة و مكانة ومنزلة كبيرة، وكان بلدًا مؤثرًا في العالم الإسلامي، وأنه في المائة والخمسين عامًا الماضية كانت مصر مركز النضال ضد الاستعمار وكانت السباقة في الدفاع عن حقوق وحرمة الشعب ومحاربة أي تدخل أجنبي في البلاد». وأشار إلى أن مصر هي المكان الأنسب لكي ينطلق منه مشروع الإسلام الحديث والسَّباق, كذلك رأى أن مصر هي المكان الأنسب لكي تنطلق منها جهود الكفاح ضد الاستبداد والاستعمار.

كما صرح الرئيس الإيراني الأسبق (أكبر هاشمي رافسنجاني) ــ

في مقابلة نشرتها صحيفة: (جمهوري إسلامي) يوم ١٠ فبراير ٢٠١١م ــ بأن «وجود قائد مثل الإمام الخميني أمر ضروري لمصر»، داعيًا المصريين إلى الاستمرار في مظاهراتهم. وتابعت وسائل الإعلام الإيرانية أحداث الثورة، عبر بيانات تأييد لتحركات المعتصمين والمتظاهرين.

وقال القائم بالأعمال الإيراني: «إن ثورة ٢٥ يناير فتحت صفحة جديدة بين مصر وإيران»؛ ونعلم «أن لمصر ملاحظات على السياسة في إيران، بينما نحن ليس لدينا على مصر أي ملاحظات». وأشار إلي أنه قبل ثورة ٢٥ يناير كانت الولايات المتحدة لها وصاية علي مبارك، وفي هذا الإطار كانت تفرض واشنطن على مصر ــ على حد قوله ــ عدم اقتران مصر مع إيران»؛ وأنها «لا تريد عودة العلاقات المصرية ــ الإيرانية حتي هذه اللحظة».

وكان من الواضح أن الموقف الإيراني الرسمي يأمل في تقويض النظام في مصر بالكامل، بحيث يقوم على أنقاضه نظام جديد، يتفق في جزء من توجهاته الرئيسة مع المواقف والمطامح والمطامع الإيرانية؛ أو يكون غير متعارض معها على الأقل؛ أو أن تتحول مصر لحالة من الفوضى ــ ولو لبعض الوقت ــ بما يمكن أن ينتج عنها من خلل في التوازنات الإقليمية لصالح إيران بشكل أساسي[٣٦].

إعادة العلاقات عبر الوفود الشعبية

بعد نجاح الثوار في إجبار الرئيس حسني مبارك بالتخلي عن السلطة، ونقل إدارة البلاد للمجلس العسكري بقيادة المشير (محمد حسين طنطاوي)، إلى أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية؛ لم تكن الدولة المصرية حينها تولي أهمية كبيرة للقضايا الخارجية، بل كان كل الاهتمام والتركيز على إجراء انتخابات لتحديد الرئيس الجديد الذي سوف يخلف الرئيس مبارك في قيادة البلاد.

في تلك الأثناء تم تكوين وفد شعبي مصري بقياده حزب الوفد، ليسافر إلي إيران بهدف تحسين العلاقات بين الشعبين وإعادتها لسابق عهدها؛ واستُقبِل الوفد المصري من قبل المسؤولين الإيرانيين في طهران بالحفاوة، وتلقى وعودًا إيرانية بإرسال ٢ مليون سائح، وتوجيه استثمارات كبيرة إلى مصر، وإرسال وفد شعبي إيراني لزيارة مصر الثورة، لتقريب وجهات النظر، وتعميق العلاقات المصرية الإيرانية، سواء كانت على مستوى البعثة الدبلوماسية أو جميع المجالات الأخرى[٣٧].

العلاقات في فترة الرئيس محمد مرسي

بعد نجاح الرئيس محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية وتوليه الحكم في مصر، بدأت العلاقات بين البلدين في التحسن، حيث صرح أول وزير للخارجية المصرية، بعد أحداث ٢٥ يناير، (نبيل العربي)، بأن مصر لا تعتبر أن إيران دولة عدوة، وأنها مستعدة لفتح صفحة جديدة معها، وأن مصر سمحت كذلك بمرور سفن حربية إيرانية في قناة السويس، لأول مرة منذ العام ١٩٧٩م.

وجاءت زيارة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي إلى إيران، في نهاية أغسطس ٢٠١٢م، لحضور مؤتمر قمة عدم الانحياز في العاصمة الإيرانية طهران، لتمثل حدثًا كبيرًا في مسار العلاقة بين البلدين، حيث كانت الزيارة الأولى لرئيس مصري منذ اندلاع الثورة الإيرانية؛ ولذلك تم استقباله من الرئيس الأسبق أحمدي نجاد بحفاوة كبيرة.

وحرصًا من إيران على تحسين العلاقات والتعجيل بعودتها مع مصر بقيادة الرئيس الجديد، قبلت إيران المبادرة التي طرحها الرئيس مرسي بشأن تسوية الأزمة السورية ضمن فعاليات القمة الإسلامية ــ التي عقدت في مكة المكرمة خلال شهر أغسطس عام ٢٠١٢م ــ وهي المبادرة الداعية إلى تشكيل لجنة اتصال رباعية تضم كل من مصر والسعودية وإيران وتركيا؛ حيث اعتبرت إيران المبادرة المصرية، فرصة للاتصال المباشر مع القيادة المصرية الجديدة، حتى وإن لم تكن الحل الأمثل لتسوية الأزمة السورية حينها[٣٨].

واستقبل الرئيس مرسي في الشهر التالي، سبتمبر ٢٠١٢م، وزير خارجية إيران (علي أكبر صالحي)، الذي زار القاهرة ضمن مجموعة المبادرة الرباعية لحل الأزمة السورية، وتم خلال اللقاء استعراض ملف الأزمة السورية، إلي جانب بحث تطورات الأوضاع الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وفي أكتوبر ٢٠١٢م، شارك نحو ١٥ مسؤولًا ورجال أعمال مصريين في المنتدى الاقتصادي المصري الإيراني الذي عقد بطهران؛ وتم خلاله توقع أول برتوكول يقضي باستئناف الرحلات الجوية المباشرة بين القاهرة وطهران، منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.

وعلى جانب المنتدى، التقى مساعد وزير الدفاع الإيراني اللواء (محمود زادة) الوفد الاقتصادي المصري، وعرض عليه

التعاون العسكري بين البلدين، وأبدى استعداد بلاده تصدير أسلحة متقدمة وذخيرة وصواريخ إلى مصر، إضافة إلى نقل الخبرات والتجارب في مجال الإنتاج الحربي إليها بصورة كبيرة. ونوه زادة إن وزارة الدفاع الإيرانية على استعداد للتعامل أيضا مع القطاع الخاص المصري من خلال الشركات التابعة لها في المنتجات غير العسكرية، كالصناعات الكيمائية، وقطاعات البناء والتشييد، والمجالات الصناعية، مؤكدًا أن بلاده مستعدة للتعامل مع مصر كدولة إسلامية[٣٩].

وكانت هناك زيارة أخري لعلي أكبر صالحي وزير خارجية إيران لمصر، في يناير عام ٢٠١٣م، واستقبله الرئيس الأسبق محمد مرسي بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وقام صالحي بتسليمه رسالة خطية من الرئيس الإيراني أحمدي نجاد[٤٠].

وفي أبريل ٢٠١٣م، قام الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بزيارة لمصر لحضور القمة الإسلامية في القاهرة، واستقبله الرئيس مرسي بحفاوة رسمية[٤١]. وقام الرئيس نجاد حينها بزيارة جامع الأزهر[٤٢]ومسجد السيدة زينب. وتعددت اللقاءات بين المسؤولين والوفود الاقتصادية؛ وترددت الأخبار بأن إيران سوف تستثمر ٥ مليارات في مصر، وأن عدد السائحين الإيرانيين قد يصل إلى ٣ ملايين سائح، ولكن شيئًا من ذلك لم يتحقق لخروج الرئيس مرسي من السلطة في يوليو ٢٠١٣م[٤٣].

العلاقات في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي

بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، التي أطاحت بحكم الرئيس محمد مرسي، انتقدت الخارجية الإيرانية ما قالت إنه إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي في أول رد فعل على تطورات الأحداث في مصر. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (عباس عراقجي): «إن كل ربيع يتبعه صيف حار وشتاء بارد، ويجب احتمالهما، ولا ينبغي للإسلاميين والثوار تصوُّر أن كل شيء انتهي، بل إن هذه القضية هي حركة مستمرة», وأضاف: «نرى أنه من غير الملائم أن يتدخل الجيش في السياسية لإطاحة من تم انتخابه ديموقراطيًا».

ورد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية (بدر عبد العاطي) بأن «التدخل في الشأن المصري، على النحو الذي أوحت به التصريحات الإيرانية، هو أمر غير مقبول»، مشددًا على موقف مصر الثابت، الرافض للتدخُّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وأكد عبد العاطي على «أن ما تشهده مصر هو حراك وتطورات سياسية، نتاج لإرادة الشعب التي عبر عنها ملايين المواطنين بشكل واضح، منذ يونيو الماضي، وهي الإرادة التي انبثقت عنها خارطة طريق أعلنتها القوات المسلحة المصرية في ٣ يوليو، وحظيت بتأييد أغلبية الشعب»[٤٤].

العمل على التهدئة والحد من التصعيد

وما لبثت الأمور أن هدأت، حيث أرسل الرئيس السيسي دعوة إلى نظيره الإيراني الرئيس (حسن روحاني)، لحضور حفل تنصيبه وأدائه لليمين الدستوري رئيسًا لمصر عام ٢٠١٤م، فأناب روحاني وزير خارجيته (حسين أمير عبداللهيان) ــ الذي يتولى رئاسة الدبلوماسية الإيرانية حاليًا ــ لحضور حفل التنصيب. وعادت العلاقات تراوح المنطقة الرمادية بين عدم الإقبال وعدم الإدبار.

وكان لتحسن العلاقات بين طهران وعواصم الخليج، الذي تجسد في زيارة أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح لطهران ولقائه المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، ورئيس الجمهورية حسن روحاني، دورًا في تلطيف الأجواء وتهدئتها بين مصر وإيران. خصوصًا وأن الرئيس السيسي قد ربط عودة العلاقات بين البلدين بعلاقة إيران مع دول الخليج.

وقد أوضح الرئيس السيسي هذا الربط قبيل توليه الحكم ــ في لقاء خاص مع قناة (الحدث) في ٢١ مايو ٢٠١٤م ــ على أن العلاقة مع إيران تمر عبر دول الخليج بقوله: « نقول لأشقائنا في الخليج هي مسافة السكة.. لدينا القدرة على حماية أمننا القومي العربي. إيران تدرك أن العلاقة مع مصر تمر عبر الخليج العربي. الخليج أهلنا ويهمنا أن يعيش بسلام»؛ وأضاف: «كل ما نسعى إليه مع إيران هو علاقة عادلة؛ من حقنا تأمين مصالحنا، كما يحق لإيران القلق على مصالحها»[٤٥].

وعلى أساس من هذا التصريح، الذي أرضى دول الخليج ولم يستعدِ إيران؛ ظلت العلاقة بين البلدين نشطة في المستوى الاستخباراتي فقط للتنسيق في الملفات المرتبطة، مع اتفاق ضمني بعدم إضرار طرف بمصالح الطرف الآخر، وخصوصًا في الملفات المشتركة، مثل ملف اليمن، وملف فلسطين والتعامل مع فصائل المقاومة التي تدعمها طهران بالمال، وكذلك العراق حيث تعمل عدة شركات مصرية في مجال إعادة الإعمار في المناطق التي دمرتها الحرب مع داعش.

سياسة عدم الإضرار ومظاهرها:

اتبعت مصر وإيران سياسة عدم الإضرار بمصالحهما، وقد تجسدت هذه السياسة في عدة مظاهر، منها:

- انسحاب مصر من المقترح، الذي تم طرحه عام ٢٠١٨م، والذى دعا إلى تشكيل تكتل إقليمي ليكون نسخة عربية من حلف شمال الأطلسي أو (ناتو عربي) لمواجهة نفوذ إيران، وقد رحبت إيران بانسحاب مصر من المقترح الذي كان يستهدفها[٤٦].
- تصويت مصر لصالح إيران في بعض القضايا، كالتصويت برفض قرار أممي يتعلق بحقوق الإنسان في إيران.
- رصد وسائل الإعلام لحديث جانبي بين الرئيس عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان، على هامش مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، وذلك في أغسطس ٢٠٢١م.
- إعلان الحكومة المصرية في مارس ٢٠٢٢م أنها ستسمح للسائحين الإيرانيين باستئناف زياراتهم لمصر للمرة الأولى منذ عشر سنوات، لكنها قصرت وجودهم على مدن جنوب سيناء بتأشيرة عند الوصول، وبكفالة شركات السياحة، وذلك ضمن خطوات أعلنتها الحكومة المصرية لإنعاش السياحة[٤٧].
- إعطاء الضوء الأخضر، في مايو ٢٠١٧م، لطلب إيران تصدير نفطها إلى أوروبا عبر خط أنابيب (سوميد)، الذي يمثل بديلًا لقناة السويس، لنقل البترول من منطقة الخليج العربي إلى ساحل البحر المتوسط[٤٨](٤٨).
- مساعدة إيران في كسر الطوق الاقتصادي المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وذلك عبر تنشيط التبادل التجاري معها، حيث بلغت صادرات إيران إلى مصر في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢م، (٦,٩٢) مليون دولار و (٥,٠٨) مليون دولار على التوالي، وبلغت صادرات مصر (٩٩٤) ألف دولار و(١,٤٢) مليون دولار على التوالي[٤٩].

غلبة التوتر على العلاقات وأسبابه:

- من خلال العرض السابق لتاريخ العلاقات بين البلدين، نجد أن التواتر والعداء كانا سمتين غالبتين، وأن سنوات الوفاق المعدودة لا تكافئ عقود الشقاق الممدودة؛ ويمكن رصد الأسباب التي أدت إلى غلبة التوتر على العلاقات بين البلدين، رغم ما كانت تشهده من انفراجة في بعض الأوقات، فيما يلي:
- عدم التوافق والانسجام بين النظم السياسية والأيديولوجيات الحاكمة في كلتا الدولتين, باستثناء الفترة من ١٩٧١ ــ ١٩٧٩م من حكم الشاه والسادات، حيث كان النظام المصري قبلها يساريًا والإيراني يمينيًا، فلم يتفقا، وأصبح النظام الإيراني بعد تلك الفترة نظامًا سياسيًا دينيًا، يتبنى المذهب الإسلامي الشيعي، ويؤسس عليه دستوره وقوانينه الداخلية وعلاقاته الخارجية؛ بينما كان نظام الحكم في مصر نظامًا سياسيًا وطنيًا، ينتمي للمذهب الإسلامي السني، الذي يقتصر تأثيره على العبادات والأحوال الشخصية والميراث، ولا يمتد للشأن السياسي داخليًا وخارجيًا.
- تضارب الرؤى بين البلدين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعلاقة مع إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، فبينما كانت مصر ترى أن السلام هو الخيار الأمثل والأوحد لحل القضية، كانت إيران، ومازالت، ترى أن الحل يتم عبر المقاومة، التي يتعين على إيران، وغيرها من الدول العربية، أن تدعمها، إلى أن يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه العادلة، ويحرر الأقصى من الأسر الصهيوني.
- اختلاف التحالفات والارتباطات الخاصة بكل دولة من الدول, وتباين علاقة الدولتين بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد القوة العظمى الأكثر تأثيرًا في المنطقة، بعد الثورة الإسلامية، حيث تعتبر مصر من الدول المتوافقة مع السياسة الأمريكية، فيما تعد إيران على العكس من ذلك.
- تبني نظام الحكم في إيران لنظريات أيديولوجية تمنحها دورًا إقليميًا ودوليًا يضر بمصالح الدول الأخرى، ويقوض استقرارها، كنظرية (تصدير الثورة) المنبثقة من عقيدة (ولاية الفقيه) التي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه الحكم في إيران، ونظرية (أم القرى/ دار الإسلام)(٥٠)التي تجعل طهران مركزًا لحكم العالم الإسلامي.
- رفض مجموعة من العناصر المحسوبة على التيار المتشدد في إيران، تحسين العلاقات أو عودتها مع مصر ما لم تنه اتفاقية السلام وتقطع علاقتها مع إسرائيل. وكان على رأس هذه المجموعة (ناطق نوري) رئيس مجلس الشورى الإيراني، الذي اعترض على قيام بلدية طهران بتغيير اسم شارع قاتل السادات (الإسلامبولي)، وطالب بإقامة جدارية تحمل صورته. كما قامت هذه المجموعة، في مايو ٢٠٠٠م، باقتحام وتخريب مقر جمعية

الصداقة الإيرانية ــ المصرية في طهران، تعبيرًا عن رفضها تحسين العلاقات مع مصر.

- اتهام مصر لإيران بالتجسس عليها، حيث أعلن النائب العام المصري، في عام ٢٠٠٤م، إحباط أجهزة الأمن المصرية مخططًا استخباراتيًا إيرانيًا، يهدف لزرع جاسوس مجند عن طريق دبلوماسي إيراني، للقيام بعمليات تفجير في مصر والسعودية، وقد نفت طهران ذلك.
- تأييد القاهرة للدول الخليجية في المواقف المختلف عليها مع إيران، كموقفها المؤيد للإمارات العربية بشأن الجزر الثلاث؛ وتضامنها مع البحرين في مواجهة أعمال الشغب، التي اندلعت في يونيو ١٩٩٦م، واتهمت إيران حينها بالوقوف وراءها؛ وتأييدها للمملكة العربية السعودية عندما اقتحمت السفارة والقنصلية السعوديتين بطهران ومشهد، من عناصر الباسيج التابع للحرس الثوري الإيراني، في ٢ يناير ٢٠١٦م.
- فشل المحاولات المبذولة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، ومنها محاولة وزير الخارجية السوري الأسبق فاروق الشرع عبر زياراته المكوكية بعد القمة العربية بالقاهرة خلال شهر يونيو ١٩٩٦م، حيث تراجع ولايتي عن استئناف العلاقات بين البلدين أمام ضغوط المحافظين، وأعلن قصر الاتصالات علي فتح مكتب ثقافي إيراني في مصر وليس سفارة.
- عرض التليفزيون الإيراني لفيلم وثائقي مسيئ لرئيس مصر الأسبق محمد أنور السادات، عام ٢٠٠٨م، انتجته (لجنة تكريم شهداء الحركة الإسلامية العالمية) في إيران(٥١) تناول أحداث اغتياله، وأطلق عليه: (إعدام فرعون). ووصف الفيلم الرئيس السادات بالخائن، ووصف قتلته بالشهداء، وذكر الفيلم أن سبب قتل الرئيس السادات هو (توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع العدو الصهيوني)(٥٢).
- مشاركة مصر كمراقب في مناورات (حسم العقبان)، التي تنظمها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتستهدف ردع إيران بالأساس، ما اعتبرته إيران عملًا عدائيًا ضدها(٥٣).
- وقوف مصر في الصف الأمريكي ضد إيران، عقب تولي الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) للحكم، عام ٢٠٠٩م, والبدء في محاصرة إيران بفرض العقوبات عليها، بسبب تطوير برنامجها النووى, حيث التقت مصالحهما على ضرورة مواجهة الطموح الإيراني, والحد من نفوذ إيران في المنطقة، ووقف تدخلها في القضايا العربية؛ حيث أكدت مصر حينها ــ على لسان وزير خارجيتها (أحمد أبو الغيط) ــ أن « تطوير إيران السلاح النووي يمثل تهديدًا صارخًا للأمن و السلم و الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».
- إلغاء مصر زيارة (منوشهر متكى) وزير الخارجية الإيراني للقاهرة في الأسبوع الأول من سبتمبر ٢٠١٠م، بسبب إدانته للمفاوضات المباشرة الفلسطينية ــ الإسرائيلية، التي أجريت آنذاك في واشنطن، واتهامه للقادة العرب الذين شاركوا فيها بخيانة شعوبهم، ما اعتبرته القاهرة تجاوزًا إيرانيًا وتدخلًا صارخًا في الشأن العربي.
- دعم إيران للميليشيات المسلحة في كل من: لبنان، والعراق، وسورية، واليمن، فضلًا عن دعمها للمقاومة المسلحة الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي)، ما يعتبر من وجهة النظر المصرية تقويض لمساعي السلام ونشر للفوضى وعدم الاستقرار في الدول العربية.
- التنازع حول الملفات الإقليمية، والذي جعل من إيران مصدرًا للتهديد بالنسبة لمصر، وفرض توجهات سياسية مصرية نحو إيران اتسمت بالتوتر شبه المستمر بين البلدين وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر.
- تضارب التصريحات الصادرة عن إيران بشأن إعادة العلاقات بين البلدين، ومن النماذج التي تؤكد ذلك، تصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني في مؤتمره الصحفي الأسبوعي ١٢ يوليو ٢٠٢٢م بالقول: «لدينا تواصل مباشر دبلوماسي مع القاهرة من خلال مكاتب حماية المصالح، وأطر دبلوماسية أخرى، وهذه العلاقة تخدم التفاهم بين البلدين دون الحاجة لوجود وسطاء؛ ولدينا تعاون مع مصر في المحافل الدولية؛ وهناك إرادة لاستمرار هذا التعاون». وقد تضارب هذا التصريح مع تصريح مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون الخليجية (محمد رضا عنايتي) في صباح اليوم التالي مباشرة، ١٣ يوليو ٢٠٢٢م، والذي قال فيه: إن الحديث عن «تطور جديد قد حدث في العلاقات بين إيران وكل من مصر والأردن، يمكن تفسيره فقط في إطار التقارير الإعلامية»!

المحور الثاني: الوساطة العمانية الحالية ودوافعها

تمت الوساطة العمانية عقب زيادة السلطان العماني (هيثم بن طارق) لمصر، منطلقًا منها إلى زيارته الرسمية إلى إيران؛ وما أن تم اللقاء بين السلطان العماني والمرشد الإيراني حتى تناقلت وكالات الأنباء الإيرانية خبر ترحيب المرشد بعودة العلاقات مع مصر، ما جعل من دور الوساطة هدفًا رئيسًا من أهداف زيارة السلطان هيثم إلى عمان.

وتأتي الوساطة العمانية انطلاقًا من العلاقات المتميزة التي تربط بين عمان وكلتا الدولتين، وامتدادًا لدور عمان في إعادة العلاقات بين السعودية وإيران، حيث استضافت جولات الحوار النهائية بين البلدين، بعد أن قامت العراق باستضافة الجولات التمهيدية، ما أسفر عن توقيع اتفاق إعادة العلاقات بينهما برعاية صينية، في ١٠ مارس ٢٠٢٣م؛ واستكمالًا للوساطة التي تقوم بها سلطنة عمان حاليًا مع الولايات المتحد الأمريكية ودول الترويكا بشأن إحياء الاتفاق النووي.

وقد تعززت أنباء الوساطة العمانية بتقرير نشرته صحيفة (ذي ناشيونال) الإماراتية، نقلت فيه عن مسؤولَيْن مصريين قولهما إن تبادل السفراء بين القاهرة وطهران يتم خلال أشهر على أثر وساطة السلطنة، كما قالا إنه تم الاتفاق من حيث المبدأ على لقاء بين الرئيسين السيسي ورئيسي.

كما ذكرت الصحيفة أن مصر وإيران أجرتا جولات من المحادثات في العراق لبحث القضايا العالقة، كان آخرها في

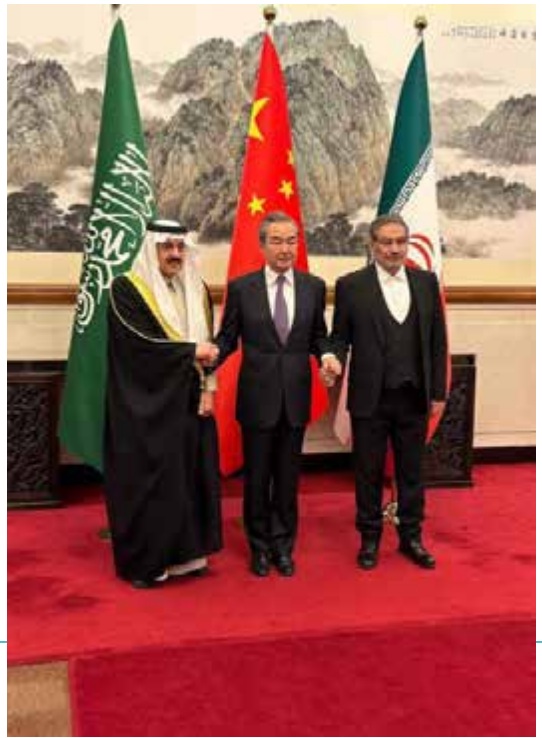

وقت سابق من مايو الجاري (٢٠٢٣م)، وهو ما يتناقض مع تصريحات وزير الخارجية المصري في منتصف هذا الشهر، وكذلك حديث لمساعد وزير الخارجية الإيراني (مهدي شوشتري)، نشرته صحيفة (خراسان) المحلية في ١١ مايو ٢٠٢٣م[٥٤].

موقف مصر من ترحيب إيران بالوساطة العمانية

قابلت مصر الترحيب الإيراني بعودة العلاقات بحالة من الصمت؛ حيث لم تصدر القاهرة ردًا رسميًا على ترحيب المرشد بعودة العلاقات بين البلدين، وقد برر بعض السياسيين الصمت المصري بأن: «القاهرة لا تفضل الهرولة باتجاه تطبيع كامل للعلاقات مع طهران، وأنها تفضل أولًا تقييم الموقف، ودراسة مسألة التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهل حدث تغيير في هذا الإطار أم لا»[٥٥].

وأشار آخر إلى أن استئناف العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران استغراق قرابة العامين من المفاوضات الماراثونية بين البلدين إلى أن تم التوصل إليه، وعليه فليس من المستبعد أن «يتم هذا الأمر بنفس الوتيرة مع الجانب المصري، حيث ترغب القاهرة في الرد على استفساراتها وشواغلها بشأن التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية ومسألة تهديد أمن الملاحة في البحر الأحمر من خلال دعم ميليشيا الحوثي في اليمن، أو توتير الأجواء السياسية في لبنان، أو دعم بعض الجماعات المسلحة في العراق أو لبنان، هذا إلى جانب المسائل المتعلقة بالخلاف المذهبي والطائفي» ، لكنه يستبعد أن يكون هذا الأمر سببًا في الخلاف بشكل كبير [٥٦].

هل تنجح الوساطة الحالية في إعادة العلاقات؟

يستبشر كثير من المتابعين لملف العلاقات بين مصر وإيران إلى أن العلاقات بين البلدين قد تعود قريبًا وذلك لاعتبارات عديدة، منها:

١. حرص إيران على إنهاء العزلة الإقليمية والدولية التي تعيشها منذ بدء الولايات المتحدة بفرض العقوبات عليها لوقف أنشطتها النووية؛ والتغلب على ما تعانيه من مشكلات داخلية.
٢. نزاهة الوسيط العماني وحرصه على إعادة العلاقات بين البلدين انطلاقًا من العلاقات الودية والسياسية

والدبلوماسية التي تربطه بين مع كلتيهما، ووقوفه على مسافة واحدة منهما، ما يجعله أهلًا لثقتهما واستجابتهما لمساعيه الدؤوبة، التي تميَّز بها بين دول المنطقة ونجاحه في التقريب بين أطراف عديدة[٥٧].

٣. التقاء مسؤولي البلدين في المناسبات الإقليمية والدولية التي تجمعهما، حيث التقى وزير الخارجية المصري (سامح شكري) نائب الرئيس الإيراني (علي سلاجقة) في نوفمبر ٢٠٢٢م، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة لأطراف اتفاق المناخ (كوب ٢٧)، الذي أقيم بمدينة شرم الشيخ. كما التقى الرئيس المصري (عبدالفتاح السيسي) «بشكل عابر» بوزير الخارجية الإيراني (حسين أمير عبد اللهيان)، على هامش مؤتمر (بغداد ٢) الذي أقيم في الأردن، وأعلن الوزير الإيراني ــ عقب اللقاء ــ أن رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) اقترح إطلاق حوار مصري ــ إيراني.

٤. تتابع التصريحات الإيرانية التي تعكس رغبة إيران في إعادة العلاقات، ففي ٦ مارس ٢٠٢٣م، أعرب المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ــ الذي كان مسؤولاً عن مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة قبل تولي منصبه الحالي ــ (ناصر كنعاني)، عن رغبة إيران في «توسع العلاقات» مع الجيران، وقال خلال مؤتمر صحافي: «ننظر إلى توسيع العلاقات مع الدول الصديقة وحل المشكلات وسوء التفاهم معها، ومصر ليست منفصلة عن هذه القاعدة، وإيران تستغل كل الفرص لتحسين العلاقات الخارجية، بما في ذلك مع مصر».

٥. كما صرح بعد أيام من الإعلان عن الاتفاق الإيراني ــ السعودي، بأن «مصر دولة مهمة في المنطقة؛ وكلا البلدين يعتقدان بأهمية الآخر في المنطقة؛ والمنطقة بحاجة لدورهما»، وأوضح أن هناك «متابعة لتحسين العلاقات»[٥٨]. وفي ١٤ مايو ٢٠٢٣م، صرح عضو بارز في البرلمان الإيراني لوكالة تسنيم للأنباء، أن هناك مفاوضات سرية بين إيران ومصر، استضافتها بغداد، وأنهما على وشك عقد صفقة لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما[٥٩].

٦. إعلان الحكومة المصرية في مارس ٢٠٢٣م، عن أنها ستسمح للسائحين الإيرانيين باستئناف زياراتهم لمصر للمرة الأولى منذ عشر سنوات، لكنها قصرت وجودهم على مدن جنوب سيناء بتأشيرة عند الوصول وبكفالة شركات السياحة، ضمن خطوات أعلنتها الحكومة المصرية لإنعاش القطاع السياحي.

٧. أن أي اتفاق محتمل سيحظى بالرعاية والاستمرارية، لوجود الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي، المعروف بقربه من المرشد الأعلى علي خامنئي، كما أن تصريحات وزير الخارجية الإيراني عبداللهيان، الذي كان عضوًا بالحرس الثوري، حول إعادة العلاقات مع مصر، تؤكد أن هناك «ضوء أخضر» من المرشد بهذا الخصوص.

٨. تعميم استراتيجية تصفير المشاكل الإقليمية وتهيئة الأجواء للعمل التنموي المشترك، الذي يعود على دول المنطقة وشعوبها بالاستقرار والازدهار، وهي الاستراتيجية التي اتبعتها المملكة العربية السعودية وحققت من خلالها العديد من المكاسب الإقليمية والدولية، حيث أعادت من خلالها علاقاتها السياسية والدبلوماسية بين كل من قطر تركيا وإيران وسوريا رغم ما كان بينهم من خلاف.

٩. توجُّه القيادة المصرية إلى تحسين العلاقات مع الدول الإقليمية، والتي تجسدت في عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا بعد انقطاع دام عشر سنوات، إيمانًا من الطرفين بأن العمل على حل ما بينهما من قضايا خلافية سيكون أقرب للتحقيق في ظل التواصل السياسي والدبلوماسي، وليس في أجواء المقاطعة. وهو ما يمكن تطبيقه بين مصر وإيران، خصوصًا وأن الخلاف بين البلدين أقل حدة وتعقيدًا مما هو عليه بين مصر وتركيا.

١٠. احتمال قيام الصين بإقناع البلدين باستئناف علاقاتهما، على غرار ما تم بين المملكة العربية السعودية وإيران، خصوصًا وأن للصين علاقات اقتصادية كبرى مع الدولتين من جهة، ولحرصها على ترسيخ مكانتها كقوة كبرى قادرة على منافسة الولايات المتحدة في قضايا الشرق الأوسط الساخنة من جهة أخرى؛ ولأنها ترى أن الدولتين من كبرى الدول التي لها تاريخ عريق في الشرق الأوسط، وفقاً لما ذكره أحد الأكاديميين الصينين أخيرًا في ندوة بواشنطن.

١١. توقع أن تقوم روسيا خلال المرحلة المقبلة ــ وخصوصًا إذا تطورت الأمور نحو استقطاب دولي حاد ــ بإقناع الطرفين بإعادة العلاقات وتوسيع نطاق التعاون بينهما، انطلاقًا مما لروسيا من علاقات مميزة مع البلدين، ولحرص روسيا على التقريب بين من يمكن اعتبارهم حلفاء لها في المنطقة، ومنهم طهران والقاهرة، اللتان

اتخذتا مواقف تعد أقرب إليها في حربها ضد أوكرانيا والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما تسعيان إلى الانضمام إلى مجموعة (بريكس) الاقتصادية، التي تعد روسيا أحد أعضائها الرئيسين.

١٢. حاجة الدولتين الملحة إلى تحسين اقتصادهما، الذي تعرض في العصر الحاضر لكثير من التغيرات نظرًا للأوضاع الإقليمية والدولية الجديدة، ولا شك أن بينهما مجالات حيوية مشتركة يمكن تفعيلها، سواء فيما يتعلق بالاستثمار أم بالتجارة والترانزيت أم بالبحوث المشتركة، ليتجاوزا أزماتهما الاقتصادية، ويتجاوبا مع ما تشهده المنطقة من نمو اقتصادي سريع ومتلاحق.

١٣. تحقيق المنافع المتعددة لكلتا الدولتين، ومنها: الاستفادة من موقعهما الجيواستراتيجي في إقامة أكبر خط تجاري في العالم، بدءًا من طريق الحرير القديم، مرورًا بإيران، وصولًا إلى قناة السويس، والذي يمكن من خلاله تسهيل التجارة بين مناطق متنوعة الثروة في آسيا وإفريقيا وبين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب وبين الشرق والغرب.

١٤. تأمين المجرى المائي لـ (قناة السويس)، وضمان مرور آمن للسفن من مضيق (باب المندب) الذي يخضع لسيطرة (جماعة أنصار الله / الحوثيين) اليمنية المدعومة إيرانيًا.

١٥. دعم الرغبة المصرية في تهدئة الأوضاع في غزة، ووقف تصعيد الصراع العسكري مع إسرائيل، عبر استخدام طهران علاقاتها الوثيقة مع الفصائل المسلحة في قطاع غزة ــ كحركتي حماس والجهاد وغيرهما ــ كورقة إيرانية لمواجهة إسرائيل؛ وهو ما يتعارض مع مصالح القاهرة ومساعيها من أجل الحفاظ على الاستقرار في القطاع، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، وهذا يجعل مصر في حاجة إلى التواصل والتعاون مع إيران في هذا الملف الشائك[٦٠].

١٦. قد تسهم عودة العلاقات بين البلدين في انتزاع فتيل الصراع المذهبي، الذي مزق الأمة الإسلامية على مدى العقدين الماضيين، فقد كان للدولتين رصيدًا كبيرًا في تجربة التقريب بين المذهب الشيعي وغيره من المذاهب الإسلامية لتضييق الاختلافات، وتجسير العلاقات، وتمتين أواصر التعاون والترابط بين أبناء الشعوب العربية والإسلامية، التي قام بها بعض علماء المذهبين، الشيعي والسُّني في كلتا الدولتين[٦١].

التحديات التي تواجه عودة العلاقات:

على الرغم مما في إعادة العلاقات بين مصر وإيران من مكاسب وطنية وإقليمية، بالنظر إلى أن عودة العلاقات سيسهم في تهدئة التوترات القائمة، إلا أن هنالك تحديات تعتري هذا التوجه، وتهدد بإعاقته وتبديد ما يبذل فيه من جهود، ومنها:

١. الاعتراض الأمريكي على عودة العلاقات، نظرًا لما تكنه الولايات المتحدة الأمريكية لإيران من عداء، ولعدم التوصل إلى اتفاق بشأن أنشطة إيران النووية، ولما تمثله من خطر على الحليف الأمريكي في الشرق الأوسط (اسرائيل)؛ ومن غير المستبعد أن يجد الاعتراض استجابة من مصر، بالنظر إلى طبيعة التعاون بين المؤسسة العسكرية المصرية والأمريكية، وهي العلاقة التي يحرص الطرفان على استمرارها[٦٢].

٢. الرفض الإسرائيلي، لتخوف إسرائيل من تأثير عودة العلاقات على ما بينها وبين مصر من معاهدة سلام، خصوصًا وأن قطع إيران علاقاتها مع مصر كان بسبب توقيعها معاهدة السلام مع إسرائيل. وقد عبر مسؤولون إسرائيليون عن مخاوفهم من عودة العلاقات المصرية ــ الإيرانية، حيث حذر زعيم المعارضة ورئيس الوزراء السابق (يائير لبيد) من التقارب بين مصر وإيران، وقال عبر حسابه على (تويتر) إنه يتعارض مع المصالح الإسرائيلية والإقليمية[٦٣].

٣. تريث مصر في الإقبال على تلك الخطوة، والذي تم تفسيره من المحللين بأنه يعكس عدم قناعة النظام في مصر بإعادة، أو ربما تعرضه لضغوط إقليمية ودولية، بألا يتمها، أو أن يتمهل فيها حفاظًا على استمرار العزلة الإيرانية إقليميًا ودوليًا، لتستجيب للمطالب الأمريكية في الملف النووي. وذهب بعض المحللين إلى أن بطء التحرك المصري يعود إلى « أن مصر ربما حريصة على أن تتخذ خطوات دبلوماسية بطيئة كي لا تلفت الأنظار إليها بشكل سلبي من الولايات المتحدة أو إسرائيل».

٤. اختلاف البلدين حول شروط عودة العلاقات، والتي يأتي في مقدمتها موقف إيران الداعم لحركتي حماس والجهاد في فلسطين، وتوقف إيران عن التدخل في الشؤون المصرية الداخلية وكذلك التدخل في دول الجوار؛ والالتزام بمحددات الأمن القومي المصري؛ والتسوية الأمنية لملف العناصر المصرية المتهمة بالإرهاب، والتي

تتخذ من إيران مأمنًا لها.

٥. تناقض الرؤى بين البلدين وتنازعهما حول عدد من الملفات الإقليمية، من أبرزها الملف الفلسطيني ثم الملف الخليجي، وبعدهما يأتي ملف المخاوف والتحفظات المصرية على تنامي أدوار ونفوذ إيران على المستويين العربي والإقليمي.

٦. التوجس من قيام إيران بنشر التشيع في مصر، مستخدمة أدوات وأساليب القوة الناعمة، التي برعت في استخدامها في كثير من دول العالم العربي والإسلامي، انطلاقًا من مبدأ (تصدير الثورة)، واستطاعت من خلالها نشر أيديولوجيتها بين عدة شعوب عربية وإسلامية[٦٤].

٧. معارضة التيار المتشدد داخل إيران، والذي نجح من قبل في تعويق إعادة العلاقات بين البلدين، وقصرها على مكاتب إدارة. ويزعم أنصار هذا التيار أن إقامة علاقات مع مصر ستكون خيانة للقضية الفلسطينية، وقبولًا ضمنيًا لاتفاقات كامب ديفيد، واستسلامًا للمطالب المصرية، مثل تغيير اسم شارع خالد الإسلامبولي في طهران. ويطالب أنصار هذا التيار بإزالة علم النظام السابق لمملكة إيران من قبر الشاه، وإزالة اسم بهلوي من شارع بالقاهرة، في مقابل تغيير اسم الشارع المسمى باسم قاتل السادات[٦٥].

٨. قلق مصر من أن تؤدي عودة العلاقات إلى التنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين، والعمل على إعادتها إلى المشهد السياسي، ودعمها ماديًا ولوجستيًا، لتعيد الفوضى والاضطراب للشارع المصري، حيث تشير المصادر إلى أن علاقة إيران بجماعة الإخوان قديمة، رغم التباين في مشروعهما السياسي[٦٦].

سيناريوهات المستقبل:

في ضوء ما تم طرحه في هذه الدراسة، يمكن للمتابع أن يتوقع عدة سيناريوهات لمستقبل العلاقات بين البلدين، وهي:

السيناريو الأول: إعادة العلاقات الدبلوماسية وتوطيدها: وهو السيناريو الذي يحقق مصالح الدولتين وشعبيهما، نظرًا لما تمران به من ظروف اقتصادية صعبة، تتطلب منهما توسيع دائرة التعاون التجاري والمالي والاستثماري، للتخفيف من التضخم والبطالة وغيرهما من الضغوط التي تعانيان منها[٦٧].

ومما يدعم هذا السيناريو:

- أن قطع العلاقات بين البلدين لا يعود إلى صراع استراتيجي تاريخي، أو تناقض جوهري في المصالح الاستراتيجية، أو تنافس جيوسياسي بينهما، أو غيرها من العوامل التي تجعل العلاقات بين الدول في حالة توتر دائم وعداء مستمر؛ وذلك مما يسهل على البلدين إعادة علاقاتهما إذا توفرت الإرادات وصدقت النوايا.
- أن ما خلفته جائحة كرونا من أزمات اقتصادية كبرى، لم تسلم منها دولة من دول العالم، وخصوصًا الدول النامية أو دول العالم الثالث، التي لم تمكنها قدراتها من مواجهة الأزمة أو التعافي السريع من آثارها، تفرض على الدولتين التقارب والتعاون ونبذ الخلاف والقطيعة، لتحقق لشعوبها التنمية المستدامة، والقدرة على مواجهة الأزمات[٦٨](٦٨).
- أن الغزو الروسي لأوكرانيا فرض على غالبية الدول التحرك نحو تبريد الملفات الساخنة وتصفير المشكلات وتغليب المصالح الوطنية.
- أن ملف العلاقات الإيرانية الخليجية المتوتر، الذي كان يقلق مصر من إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع طهران، قد تمت تسوية بعودة العلاقات مع الكويت والإمارات واستئنافها مع المملكة العربية السعودية، ما يجعل المناخ مواتيًا لإعادة العلاقات المصرية ــ الإيرانية.
- إمكانية رعاية الصين لاتفاق تاريخي مماثل للاتفاق السعودي ــ الإيراني، ينهي ما بين البلدين من قطيعة، وهو أمر غير مستبعد في ظل حرص الصين على منافسة الولايات المتحدة في التواجد الاستراتيجي المؤثر في المنطقة.

ويتطلب تحقيق هذا السيناريو:

- تجاوب مصر مع الترحيب الإيراني بالوساطة العمانية من أجل إعادة العلاقات، والتفاعل مع تصريحات المسؤولين الإيرانيين المؤيدين لعودة العلاقات، وأن تنهي حالة التردد والصمت بالإقبال على الحوار والتفاوض.
- دعم إيران تصريحاتها وترحيبها بعودة العلاقات بخطوات عملية تسهم في بث الثقة لدى مصر بجدية المساعي الحالية لإعادة العلاقات، حيث كانت إيران غالبًا هي من تتراجع عن إعادة العلاقات في المحاولات السابقة.
- مبادرة الدولتين إلى تكوين لجان للتفاوض والتفاهم حول الملفات المختلف عليه ــ كمشاركة مصر في أمن الخليج؛

والتدخل الإيراني في شؤون الدول العربية؛ واستضافة إيران لعناصر التنظيمات الإرهابية؛ ونشر التشيع تحت شعار تصدير الثورة ــ لوضع الحلول المشتركة لها.

السيناريو الثاني: استمرار العلاقات على ماهي عليه من قطيعة، مع المحافظة على سياسة التهدئة وعدم التصعيد، التي تتجسد حاليًا فيما يصدر عن المسؤولين في الدولتين من تصريحات متبادلة عن مكانتهما وأهميتهما في المنطقة، ونحوها من التصريحات التكتيكية التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن، انتظارًا لما تسفر عنه الأحوال والتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية الراهنة من نتائج يمكن البناء عليها لمستقبل العلاقات بين الدولتين.

ولهذا السيناريو ما يبرره ــ مصريًا ــ وهو انتظار ما سوف تسفر عنه المباحثات المتعلقة بالملف النووي الإيراني التي توقفت؛ وعمًا إذا كان استئنافها سيؤدي إلى اتفاق يشمل ــ مع وقف النشاط النووي ــ ملف الصواريخ الباليستية الإيرانية، وسلوك إيران الإقليمي، وهي المخاوف التي طالبت دول الخليج بمعالجتها في أي اتفاق دولي قادم.

ولعل عدم وضوح الرؤية في هذا الملف وغيره من الملفات التي ينبغي تسويتها قبل إعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة، هو ما عناه وزير الخارجية المصري (سامح شكري) ــ في تصريح تليفزيوني مقتضب فبيل مغادرته القمة العربية الأخيرة في مدينة جدة، مايو ٢٠٢٣م ــ بالقول: «العلاقة مستمرة مع إيران على ما هي عليه، وعندما تكون هناك مصلحة في تغيير منهج ما، فبالتأكيد نلجأ دائما لتحقيق المصلحة»؛ وأضاف: إن «عدم الثبات في السياسة شيء طبيعي، لأن الهدف منها تحقيق المصلحة»، موضحا أن «المتغير يتطلب تقييمًا للعوائد المستفادة منها، وما هو المستقبل بعد تطوير تلك العلاقات»[٦٩].

وإذا أغفل الاتفاق المرتقب حسابات الدول الإقليمية ومخاوفها، فربما يمثل عائقاً أمام علاقات القاهرة وطهران. بل قد يؤدي إلى تدهور العلاقات المصرية الإيرانية، إذا ما أخذنا في الحُسبان أن الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م، أتاح لطهران المزيد من الأموال لتعزيز حضورها العسكري والسياسي في المنطقة. السيناريو الثالث: تطور العلاقات إلى الأسوأ، ويتوقف هذا السيناريو على قيام إسرائيل بتوجيه ضربة استباقية لإيران، مستندة إلى ما صرح به مستشار الأمن القومي الأمريكي (جيك سوليفان)، في ٤ مايو ٢٠٢٣م، بأن واشنطن ستسمح لإسرائيل بحرية العمل ضد التهديد النووي الإيراني. وقد تبادر إسرائيل إلى ذلك، ليس لإجهاض برنامج إيران النووي فحسب، وإنما لإجهاض محاولات الوساطة التي تسعى إلى إعادة العلاقات الإيرانية المصرية أيضًا.

وإذا أقدمت إسرائيل على فعل ذلك، فلن تستطيع الدول العربية منعها، ما يجعلها تبدو من وجهة النظر الإيرانية مشاركة فيه، فتبادر إلى توجيه ضرباتها إلى بعض الدول العربية والخليجية، وخصوصًا المطبِّعة منها مع إسرائيل[٧٠]، استنادًا إلى الشكوى التي تقدمت بها إلى مجلس الأمن ــ بعد تصريح سوليفان ــ لتؤكد على حقها في الرد على أي عمل إسرائيلي طائش؛ ما يدخل المنطقة في خضم صراع طويل وخطير تصعب السيطرة عليه أو إنهائه[٧١].

نتائج الدراسة:

١. كان توتر العلاقات بين مصر وإيران ابتداء من منتصف القرن الماضي، ومازال، هو القاعدة، بينما التوافق والتقارب هو الاستثناء, حيث إن ذلك لم يحقق سوى سنوات معدودة في عهد الرئيس محمد أنور السادات وشاه إيران محمد رضا بهلوي، وهي السنوات التي امتدت من ١٩٧١ ــ ١٩٧٩م.
٢. خضعت العلاقات بين البلدين ــ في أغلب الأحيان ــ إلى المتغيرات السياسية على الساحة الداخلية، وإلى المتغيرات السياسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي على مر العصور. فمتى تحسن المناخ السياسي حولهما تحسنت علاقاتهما الدبلوماسية والتقت مصالحهما المشتركة؛ ومتى ساء المناخ داخليًا أو إقليميًا أو دوليًا، ساءت بينهما العلاقات وتوترت، لتصل إلى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، كما هو عليه الوضع الآن.
٣. ارتبط توتر وتحسن العلاقات بين البلدين بعلاقتهما بالقوى الكبرى، حيث كانت العلاقات متوترة بين الرئيس عبد الناصر ذي الميول والتوجهات الاشتراكية السوفيتية، وشاه إيران محمد رضا بهلوي ذي الميول والتوجهات الليبرالية الأمريكية. فيما تحسنت العلاقة بين البلدين في عهد الرئيس محمد أنور السادات الذي وطد علاقاته بالولايات المتحدة، وظلت على ازدهارها إلى نهاية عهد الشاه.
٤. تضارب الأهداف الدينية و المذهبية و الاستراتيجية و الوطنية و القومية بين الدولتين ــ بعد نجاح الثورة الإسلامية فبراير ١٩٧٩م ــ أوجد تنافسًا شديدًا بينهما،

مـما أدى إلى ضعـف العلاقـات وتوترهـا بصـورة مسـتمرة.

٥. بـادرت إيـران ــ بعـد نجـاح الثـورة الإسـلامية ــ إلى قطـع العلاقـات الدبلوماسـية مـع مـصر لسـببين رئيسـين: الأول: اسـتقبال مـصر لشـاه إيـران، ومنحـه حـق اللجـوء السـياسي، ورفـض تسـليمه للسـلطة الجديـدة في إيـران؛ وهـو السـبب الأقـوى لقطـع العلاقـات، رغـم عـدم ذكـره في بيـان قطـع العلاقـات؛ الثـاني: إبـرام مـصر معاهـدة السـلام مـع إسرائيل، وتبنيهـا لنـشر السـلام بـين إسرائيـل والـدول العربيـة؛ وهـو مـا اعتبرتـه إيـران خيانـة للأمـة وتفريطًـا في القضيـة الفلسـطينية، وتبنـت دعـم المقاومـة كحـل للقضيـة.

٦. خصـت الدولـة الخمينيـة الرئيـس المـصري الأسـبق محمـد أنـور السـادات بفيـض مـن الكراهيـة، لاسـتضافته لشـاه إيـران محمـد رضـا بهلـوي؛ بعـد أن رفضتـه الـدول التـي توجـه إليهـا، خشـية الإضرار بمصالحها الشـخصية مـع نظـام الخمينـي الـذي تربـع عـلى السـلطة بعـد رحيـل الشـاه.

٧. اتخـذت إيـران مـن مبـادرة السـلام التـي وقعهـا الرئيـس السـادات في كامـب ديفيـد مـع إسرائيـل، مدخـلًا للإسـاءة إليـه وتشـويه صورتـه عربيًـا وإقليميًـا ودوليًـا وإسـلاميًا، حيـث بلـغ التشـويه منتهـاه بتكفـير الخمينـي للسـادات، انتقامًـا منـه لاسـتضافة الشـاه، ورفـض تسـليمه للخمينـي ورجالـه لمحاكمتـه وإعدامـه مثلـما فعـل برجالـه مـن كبـار القـادة العسـكريين.

٨. كانـت علاقـة الطرفـين بإسرائيـل أحـد الأسـباب الرئيسـة للخـلاف بينهـما، فقـد كانـت إعـادة الشـاه علاقاتـه مـع إسرائيـل، في ٢٣ يونيـه ١٩٦٠م، سـببًا لإعـلان الرئيـس عبـد النـاصر قطـع علاقـة مـصر الدبلوماسـية مـع إيـران، مثلـما كان إبـرام مـصر لمعاهـدة السـلام مـع إسرائيـل، في مـارس ١٩٧٩م، سـببًا لإعـلان الخمينـي قطـع علاقـات إيـران الدبلوماسـية مـع مـصر.

٩. شـهدت الفـترة مـن عـام ١٩٩٤ حتـى ١٩٩٨م تقاربًـا نسـبيًا في علاقـات البلديـن، وانخفاضًـا ملحوظًـا في شـدة التوتـر, مـما أثـر عـلى تحسـن العلاقـات الاقتصاديـة بينهـما, حيـث تـم خـلال تلـك الفـترة تبـادل الزيـارات بـين رجـال الأعـمال و المسـؤولين الاقتصاديـين في البلديـن, كـما تـم تنسـيق و تقـارب المواقـف في بعـض المؤتمـرات الدوليـة التـي عقـدت آنـذاك.

١٠. حـاول مسـؤولون مـن كلا البلديـن تحسـين العلاقـات عـدة مـرات (الرئيـس محمـد خاتمـي والرئيـس مبـارك؛ والرئيـس أحمـدي نجـاد والرئيـس مبـارك ثـم الرئيـس مـرسي)، إلا أن محاولاتهـم أفضـت إلى الفشـل في كل مـرة لمعارضـة بعـض الجهـات السياسـية والأمنيـة الداخليـة في إيـران، رغـم تجـاوب مـصر وترحيبهـا بمـا كان يطرحـه المسـؤولون الإيرانيـون مـن رغبـة في عـودة العلاقـات[٧٢].

١١. كانـت إيـران صاحبـة النصيـب الأكـبر في الحيلولـة دون عـودة العلاقـات، بسـبب مـا كانـت تتخـذه مـن إجـراءات اسـتفزازية تجـاه الشـعب والقيـادة المصريـة، كقيامهـا بتسـمية أحـد شـوارع عواصمهـا باسـم قاتـل السـادات، أحـد رؤسـاء مـصر، الراسـخين في وجـدان الشـعب المـصري، كونـه صانـع النـصر العـربي الوحيـد عـلى إسرائيـل؛ فضـلًا عـن وصفـه بالخائـن والعميـل، وغيرهـا مـن الأوصـاف السـيئة التـي كانـت تزيـد مـن النفـور والعـداء بـين شـعبي وقيـادتي البلديـن؛ إضافـة إلى مطالبـة مـصر بإلغـاء معاهـدة السـلام مـع إسرائيـل كـشرط لعـودة العلاقـات، والـذي يعـد تدخـلًا في السياسـة المصريـة وإمـلاءً إيرانيًـا سـخيفًا وغـير مقبـول بالطبـع مـن القيـادة المصريـة.

١٢. قـد تدفـع التغـيرات الإقليميـة والدوليـة البلديـن إلى إعـادة العلاقـات والقبـول بالوسـاطة العمانيـة والعراقيـة، وخصوصًـا بعـد إبـرام الاتفـاق التاريخـي بإعـادة العلاقـات السـعودية ــ الإيرانيـة في ١٠ مـارس ٢٠٢٣م.

١٣. إعـادة العلاقـات سـيحقق لمـصر توازنًـا اسـتراتيجيًا مـع القـوى الإقليميـة المركزيـة، ويفتـح بابًـا لتعـاون مـالي وتجـاري واسـتثماري يسـاعد مـصر عـلى حلحلـة أزمتهـا الاقتصاديـة؛ فيـما سيسـهم في إخـراج إيـران مـن عزلتهـا الإقليميـة والدوليـة؛ وسـيضعف مـن تأثـير العقوبـات الأمريكيـة والدوليـة عليهـا؛ فضـلًا عـن أنـه سـيكون بمثابـة

طوق نجاة لإيران من أي ائتلاف إسرائيلي ـ عربي ضدها في الوقت الراهن، الذي يشهد زيادة وتيرة اتفاقات السلام بين الدول العربية وبين إسرائيل، وهو الأمر الذي يقلق إيران بشدة، ويدفعها نحو إعادة جدولة سياساتها الخارجية في المنطقة.

١٤. تشير التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين في كلتا الدولتين إلى زوال الفهم الخاطئ والأسلوب الانفعالي في تحليل كل منهما لسياسات الآخر الداخلية والخارجية، وإلى احترام كل منهما لمبادئ وقيم الطرف الآخر، ما يجعل الفرصة سانحة لاستئناف وتحسين العلاقات بينهما.

١٥. ستسعى كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى إعاقة الجهود المبذولة لإعادة العلاقات بين البلدين، لتبقى إيران في عزلتها، مما يسهل توجيه ضربة وقائية ــ منفردة أو ثنائية ــ لأنشطتها النووية، لتبقى إسرائيل الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي في المنطقة.

١٦. تُعَدُّ الظروف الحالية ــ الداخلية، والإقليمية، والدولية ــ فرصة مواتية لإعادة العلاقات بين البلدين، فالأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعيشها كلتا الدولتين تفرض عليهما التعاون في كل المجالات للتخفيف من آثارها السلبية، وستجعل المتشددين الإيرانيين الذين طالما رفضوا عودة العلاقات يسعون إليها كحل من الحلول المطروحة لأزمتهم الاقتصادية. والأوضاع الإقليمية بعد عودة العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، أصبحت عاملًا مشجعًا لمصر على إعادة العلاقات دونما حرج أو قلق من موقف خليجي معارض أو غير داعم.

١٧. كما أن الأوضاع الدولية، في ظل انشغال الولايات المتحدة والدول الأوروبية بالحرب الروسية ــ الأوكرانية وتبعاتها، سيجعل معارضتها لعودة العلاقات أقل حدة، بل قد لا تعارض أصلًا بالنظر إلى أن عودة العلاقات ستسهم في تهدئة الأوضاع في المنطقة على وجه العموم؛ خصوصًا وأن السعي لإعادة العلاقات يتزامن مع مساع عمانية لإحياء الاتفاق النووي مع إيران .

الخاتمة

نختم هذه الدراسة بالتمني بأن تسفر محاولات إعادة العلاقات بين البلدين، التي تقوم بها حاليًا السلطنة العمانية والعراق، عن إنهاء القطيعة الدبلوماسية بين مصر وإيران، فللدولتين أهميتهما ومكانتهما في الأمة الإسلامية، فضلًا عما لهما من ثقل إقليمي وتأثير استراتيجي في ميزان القوى بالمنطقة؛ الأمر الذي يجعل توافقهما وتعاونهما والتنسيق بينهما، في ظل علاقة دبلوماسية قوية، عاملًا من عوامل تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، فضلًا عما ستحققه إعادة العلاقات من حلحلة لأزماتهما الداخلية وتنمية وطنية لشعبيهما.

الهوامش والمصادر

(١) تعـود محـاولات العـراق التقريـب بـين مـصر وإيـران إلى شـهر ديسـمبر ٢٠٢٢م، حيـث رحـب وزيـر الخارجيـة الإيـراني بمقـترح مـن محمـد شـياع السـوداني، رئيـس الـوزراء العراقـي، يهـدف إلى «إطـلاق حـوار بـين القاهـرة وطهـران». وقـال عبـد اللهيـان إن «رئيـس الـوزراء العراقـي أبـدى خـلال لقائهـما معًـا في الأردن، عـلى هامـش الـدورة الثانيـة لـ(مؤتمـر بغـداد للتعـاون والشراكـة)، الرغبـة في بـدء مباحثـات إيرانيـة ــ مصريـة عـلى المسـتويين الأمنـي والسـياسي، مـا يـؤدي إلى تعزيـز العلاقـات بـين طهـران والقاهـرة»، معربـاً عـن «ترحيبـه بالفكـرة». انظـر: (تواصـل مـصر وإيـران قائـم في دوائـر «ذات طابـع خـاص»)، تقريـر مـن إعـداد: محمـد نبيـل حلمـي، منشـور في صحيفـة (الـشرق الأوسـط)، بتاريـخ: ١٣ مـارس ٢٠٢٣ م.

(٢) انظر نص الاتفاقية في: (موسوعة مقاتل من الصحراء)، على شبكة المعلومات، الرابط:moqatel.com .

(٣) انظـر: (مـصر وإيـران .. نحـو أجنـدة للمشـاركة والتعـاون)، دراسـة مـن إعـداد: أ. د. محمـد السـعيد عبـد المؤمـن، منشـورة عـلى موقـع: (إسـلام أون لايـن نـت)، بتاريـخ: ٢٣ فبرايـر ٢٠٠٨م، الرابـط: http://www.islamonline.net/.

(٤) يذكـر الكاتـب المـصري المعـروف محمـد حسـنين هيـكل، أن هـذه الزيجـة قـد تمـت بنـاءً عـلى رغبـة الشـاه رضـا بهلـوي، الـذي رأى في مصاهرتـه لأسرة محمـد عـلى في مـصر، والتـي كانـت أعـرق ملكيـة في الـشرق الأوسـط، «وسـيلة يثبـت بهـا أن أسرتـه مقبولـة ضمـن مجموعـة العائـلات المالكـة في المنطقـة»؛ حيـث «كان الشـاه رضـا مـن أصـل ريفـي، وأميًـا تمامًـا، وإن كان قـد علَّـم نفسـه القـراءة والكتابـة بعـد أن أصبـح ضابطًـا». ولإتمـام هـذا الـزواج قـام الشـاه رضـا بــ «تغيـير الدسـتور الإيـراني، الـذي ينـص عـلى أن تكـون زوجـة الشـاه إيرانيـة المولـد».

ويذكـر هيـكل ــ نقـلًا عـن مذكـرة كتبهـا (عـلي ماهـر باشـا) رئيـس الديـوان الملـكي للملـك فـؤاد، ثـم لخليفتـه الملـك فـاروق ــ أن الملـك فـارق رحـب بفكـرة المصاهـرة، مـن منطلـق تسـاؤل طرحـه عـلي ماهـر في مذكرتـه، وهـو: « أن للملـك فـارق أربـع أخـوات، أليـس مـن الممكـن أن يصبحـن وسـيلة لنـشر نفـوذ مـصر في المنطقـة كلهـا؛ وبقليـل مـن الحـظ يمكـن أن تكـون لهـن عـروش مختلفـة، عـلى أن تكـون طهـران هـي البدايـة؟». انظـر: محمـد حسـنين هيـكل: (مدافـع آيـة اللـه الخمينـي.. قصـة إيـران والثـورة)، دار الـشروق، مـصر، الطبعـة الرابعـة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص ٤٧ ــ ٤٨.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ٥٢.

(٦) اعترفـت إيـران بالكيـان الصهيـوني في ٦ مـارس ١٩٥٠م. وجـاء إعـلان الحكومـة الإيرانيـة الاعـتراف بإسرائيـل عـبر (نـصر اللـه انتظـام السـفير الإيـراني) في الأمـم المتحـدة خـلال لقائـه مـع الدبلومـاسي الإسرائيـلي الشـهير، آبـا أبـان. وكان انتظـام حينهـا، الرئيـس الـدوري للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة وقـد التقـى بـن غوريـون في الأمـم المتحـدة. وبعـد أسـابيع سـافر ممثـل إيـران (رضـا صفـي نيـا) إلى إسرائيـل وأقيمـت لـه مراسـم خاصـة في القـدس.

لكـن إيـران تراجعـت عـن تلـك الخطـوة بعـد ١٥ شـهرًا فقـط، نظـرًا للمعارضـة الشـديدة التـي تعـرض لهـا الشـاه، وبخاصـة مـن رجـال الديـن؛ حيـث كتـب أحـد مشـاهير المراجـع الدينيـة الشـيعية في قـم، وهـو آيـة اللـه كاشـاني، في بيـان لـه أصـدره اعتراضًـا عـلى فتـوى شرعيـة الاعـتراف بإسرائيـل: «الاعـتراف بإسرائيـل هـو تأييـد للعـدوان الـذي يحـدث عـلى العـرب المسـلمين والمسـلمين غـير العـرب». وأعـادت حكومـة مصـدق، التـي وصلـت إلى الحكـم بعـد أشـهر، أعـادت السـفير (صفـي نيـا) إلى طهـران. وكان مصـدق يـبرر إعـادة السـفير الإيـراني إلى البـلاد لسياسـة التقشـف في الكلفـة الماليـة، لكـن العلاقـات التجاريـة بـين البلديـن ظلـت مسـتمرة وكانـت إيـران تصدر المنتجـات الزراعيـة إلى إسرائيـل وتسـتورد منهـا سـلع صناعيـة.

في الوقـت نفسـه ألقـى (حسـين فاطمـي) ــ قبـل توليـه منصـب وزارة الخارجيـة ــ خطابًـا ضـد إسرائيـل في البرلمـان الإيـراني. كانـت الخلافـات بـين مصـدق وبريطانيـا قـد حولتـه إلى شـخصية عالمـي وبنـاءً عـلى هـذه المعارضـة، أعلنـت وزارة الخارجيـة الإيرانيـة ــ في بيـان رسـمي لهـا، مـؤرخ بتاريـخ ٧ يونيـو ١٩٥١م ــ تضمنتـه برقيـة إلى قنصليتهـا في تـل أبيـب والقـدس المحتلـة: «أن أي مـن أشـكال التمثيـل الإيـراني في إسرائيـل ممنـوع ابتـداء مـن اليـوم». انظـر: (إسرائيـل وإيـران: أعـداء أم أصدقـاء؟)، مقالـة بقلـم: آرش عزيـزي، منشـورة في موقـع: (اندبندنـت عربيـة)، بتاريـخ: ٢٦ أبريـل ٢٠٢٣م.

(٧) كان محمـد مصـدق محاميًـا ومؤلفًـا وبرلمانيًـا بـارزًا قبـل أن يصبـح رئيـس وزراء إيـران عـام ١٩٥١م، بـدأ حياتـه السياسـية عـام ١٩٠٦م حينـما أصبـح نائبًـا في البرلمـان الإيـراني، ثـم أصبـح وزيـرًا عـام ١٩١٧م. وفي عـام ١٩٤٤م، أسـس مصـدق حـزب (الجبهـة الوطنيـة) وأصبـح رئيسًـا لـه، وفي عـام ١٩٥٠م اختـير رئيسًـا للـوزراء. وقـد اضطـر الشـاه إلى تعينـه حينهـا ــ رغـم معارضـة مصـدق لسياسـته ــ ليسـتخدمه ليمتـص غضـب الجماهـير الملتفـة حولـه، بعـد أن عمـت الفـوضى جمـع أنحـاء إيـران وأصبحـت تهـدد المجتمـع.

نجح مصدق في صراعه مع الشاه، واستطاع أن يضع القوات المسلحة الإيرانية تحت سيطرة وزارته في يوليو ١٩٥٢م، ومثَّل ذلك هزيمة فعلية لسلطة الشاه على الجيش، ما أفقده القوة الرادعة لمعارضيه. قام مصدق بتطهير الجيش من الضباط الموالين للشاه، فأبعد ١٣٠ من قواده، وأسس لجانًا للتحقيق مع رجال المؤسسة العسكرية الذين كان أغلبهم من أبناء رجال البرلمان. أدخلت إدارته إصلاحات اجتماعية وسياسية واسعة، مثل: الضمان الاجتماعي، وتنظيم الإيجارات، وإعادة جميع الأراضي المصادرة لصالح أملاك الدولة، واستصلاحها؛ فضلًا عن تأميم صناعة النفط الإيرانية التي تُعَدُّ النقطة الأبرز في سياسة حكومته، حيث كان البريطانيون يسيطرون عليها منذ عام ١٩١٣م، من خلال شركة النفط الأنجلو ــ إيرانية (APOC / AIOC)، التي سميت لاحقًا باسم: (شركة النفط البريطانية أو بي بي).

تسببت قراراته بتأميم شركات النفط في إزاحته، عبر الانقلاب عليه يوم ١٩ أغسطس ١٩٥٣م، بعد إجراء استفتاء مزور لحل البرلمان، (ويعرف بالفارسية بانقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ حسب التقويم الإيراني). فقد طلبت المخابرات البريطانية مساعدة السي آي إيه في تنفيذ الانقلاب، وتم اختيار الجنرال فضل الله زاهدي ليخلف مصدق. تمت محاكمة مصدق محاكمة صورية، وحكم بإعدامه، ثم خفف الحكم بالسجن المؤبد، ولكنه لم يسجن سوى ثلاث سنوات ثم أطلق سراحه، إلا أنه أستمر رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته سنة ١٩٦٧م. انظر: د. آمال السبكي: (تاريخ إيران السياسي بين ثورتين: ١٩٠٦ ــ ١٩٧٩م)، كتاب عالم المعرفة رقم (٢٥٠)، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون بدولة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٩م، ص ١٧٠ ــ ١٧١. وانظر أيضًا: (الموسوعة الحرة للمعلومات ــ ويكيبيديا)، شبكة الإنترنت، الرابط: https://ar.wikipedia.org.

(٨) كانت حكومة الدكتور مصدق من أولى الحكومات التي بادرت إلى الاعتراف بالنظام المصري الجديد بعد ثورة الضباط الأحرار على الملكية الحاكمة، وكان الرئيس عبد الناصر ينظر للدكتور مصدق ليس على أنه صديق فحسب؛ بل لكونه زعيمًا لتيار مناهض للاستعمار، حيث استطاع أن يقطع يد الاستعمار الإنجليزي عن الثورة الإيرانية القومية بخطوته الشجاعة في تأميم البترول، وهي الخطوة التي لقيت استحسانًا كبيرًا لدى الساسة في القاهرة، واستقى منها عبد الناصر قراره بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م. كما أصبح مصدق في نظر عبد الناصر نموذجًا يحتذى به، بعدما أقدم على قطع علاقة إيران بإسرائيل، وإغلاق القنصليتين الإيرانيتين في تل أبيب، والقدس في يونيو من العام ١٩٥١م.

وتعبيرًا من الرئيس عبد الناصر عن إعجابه بشخصية رئيس الوزراء الإيراني، وتقديره لما قام به من قطع العلاقات بإسرائيل، أمر بتغيير اسم أحد شوارع القاهرة الرئيسة من شارع رضا بهلوي ــ وهو الاسم قد أطلق عليه بمناسبة زواج محمد رضا من الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق ــ إلى شارع الدكتور محمد مصدق، ليصبح أحد أهم الشوارع في العاصمة المصرية بحي الدقي، ولايزال الشارع بهذا الاسم حتى الآن. انظر: (موقف إيران من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م)، دراسة من إعداد: د. محمد محسن أبو النور، منشورة على موقع: (المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية)، بتاريخ: ٢٣ يوليو ٢٠٢٠م، الرابط: https://afaip.com . وانظر أيضًا: (عبد الناصر وإيران.. نحو فهم حقيقي للعلاقات المصرية بالبهلوية والخمينية)، دراسة من إعداد: د. محمد سيف الدين، منشورة على موقع (المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية)، بتاريخ: ٣١ يوليو ٢٠١٨م، الرابط: https://afaip.com.

(٩) تم طرح مشروع (حلف بغداد) من قِبل بريطانيا ليشكل ائتلافاً يضم كلاً من : تركيا وباكستان والعراق وإيران، وكان الغرض من تأسيسه هو توفير المساعدة العسكرية للدول ذات الأهمية الحيوية للمصالح الغربية في هذه المنطقة، لتتمكن من مواجهة الاتحاد السوفيتي ومحاولاته لبسط نفوذه في تلك الدول. وكان هناك أمل لدى بريطانيا والولايات المتحدة أن تنضم إليه كل من: سوريا ولبنان والأردن والمملكة العربية السعودية، وهو ما لم يتحقق لوقوف الملك سعود والرئيس عبد الناصر ضد الحلف وتوجهاته، وهو ما ظهر بوضوح في دعوة مصر إلى عزل العراق من جامعة الدول العربية لمشاركتها فيه، كما ظهر في دعم المملكة ومصر للمظاهرات التي اندلعت في الأردن مطالبة الملك حسين بعدم الانضمام للحلف، مما اضطره إلى العدول عن الانضمام إليه استجابة لرغبة بريطانيا التي كانت تدعم الخزينة الأردنية آنذاك بملايين الجنيهات. وقد أدت المواقف السعودية المصرية الرفضة للحلف إلى فشله وانهياره عام ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م. انظر تفاصيل هذا الحلف وأسباب تأسيسه ومن هم أعضاؤه وعوامل تفككه واندثاره في: الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، شبكة المعلومات، الرابط: http://ar.wikipedia.؛ وانظر أيضاً: موقع: (الملك سعود بن عبد العزيز) على شبكة المعلومات، الرابط: http://wwwking sadu.net.

(١٠) قام عبد الناصر حينها، ردًا على تكوين الحلف، بالتعاون مع (جوزيف تيتو) رئيس يوغسلافيا، و(جواهر لال نهرو) رئيس وزراء الهند و(أحمد سوكارنو) رئيس إندونيسيا، بتأسيس منظمة: (عدم الانحياز)، عام ١٩٥٥م، التي مازالت قائمة حتى الآن، والتي كان من أهم مبادئها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها.

(١١) أصدر مجلس الأمة برئاسة أنور السادات ــ آنذاك ــ بيانًا استهجن فيه اعادة الشاه علاقته بإسرائيل، وطلب من الدول العربية أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية والثقافية بإيران، وطالب البيان الشعب الإيراني بمقاومة الاعتراف بالقول: «هذا التصرف في صالح تنفيذ سياسات الدول الاستعمارية التي أوجدت إسرائيل، ولهذا فإن شعب إيران، الذي لم تكن له يد في هذه الجريمة، مطالب بأن يهب لمقاومة هذا الطغيان، الذي يهدف إلى جعله نهبًا للاستعمار والصهيونية».

وأصدرت الوفود الإسلامية خلال المؤتمر ــ الذي عقد بدعوة من فضيلة الإمام الأكبر محمود شلتوت شيخ الأزهر الشريف في ٧ أغسطس ١٩٦٠م ــ بيانًا جاء فيه: «نطالب جميع الشعوب العربية والإسلامية باستنكار هذه الفعلة استنكارًا تبدو فيه عظمة الرأي العام الإسلامي، إن هذا القرار الخطير الذي اتخذه ملك مسلم يخالف النص القرآني الكريم، الذي ينهى عن اتخاذ أعداء المؤمنين أولياء»، في إشارة إلى الآية الكريمة رقم (١٤٤) من سورة النساء: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا}.

وفي الوقت ذاته، أرسل شيخ الأزهر برقية إلى الشاه، طالبه فيها أن يعيد النظر في قراره، إلى جانب برقية أخرى إلى (آية الله بروجردي)، طلب منه فيها: «أن يطلع الشاه على عواقب قراره بما له من منزلة كبيرة بين الناس»، فضلًا عن قيام (دار التقريب بين المذاهب) بإرسال برقية مشابهة إلى الشاه، مفادها التعبير عن الأسف البالغ من هذه الحادثة المزعجة المتمثلة في الاعتراف بإسرائيل الباغية.

واستنكر البطريرك كيرولس السادس، بطريرك الكرازة المرقسية، موقف الشاه، وطالب ممثل الكنيسة القبطية في مؤتمر الكنائس العالمي، أن يتقدم بمشروع قرار لاستنكار وجود إسرائيل، مؤكدًا أن الكنائس ستجتمع في عطلة الأحد الموافق ١٤ أغسطس ١٩٦٠م، لاستنكار موقف الشاه من اعترافه بإسرائيل، وهذا يكفي لهدم الدعاوي الصهيونية التي أدخلتها على بعض الطوائف المسيحية في مصر والخارج. انظر: سعيد الصباغ: (العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة)، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص ١١٢.

(١٢) حاول الرئيس عبد الناصر أن يبقي على العلاقة بالشعب الإيراني، ويحرضه في الوقت نفسه على الشاه، ربما يتراجع عن موقفه، كما فعل من قبل عام ١٩٥٠م، حيث قال: «... إننا نرى أنه لا داعي أن تبقى لنا سفارة في إيران، إننا حينما نتخذ هذه الخطوة إنما نشعر بالأسى والأسف، لأن العلاقات التي تربطنا بشعب إيران كانت علاقات متينة ووطيدة، هذا الشعب الذي نحتفظ له بكل الود وبكل محبة وبكل إخاء. إننا ننتظر اليوم الذي تتحرر فيه إيران من الرجعية والفساد، وتتحرر من سيطرة الاستعمار والصهيونية، لنعيد فتح هذه السفارة عند شعب إيران الحر الأبي الكريم. إنه بهذا الاعتراف يؤكد للعالم كله، ولشعبه أنه ألعوبة في يد المخابرات الأمريكية التي أعادته إلى العرش بعد الانقلاب المضاد على ثورة مصدق، وأن نهايته سوف تكون نهاية غيره من العملاء». انظر النص في: (موقف إيران من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م)، مرجع سابق.

(١٣) اشترطت حكومة الشاه للتطبيع مع مصر اعتذارًا رسميًا عن تصريحات عبد الناصر المعادية للشاه، وأن تبادر مصر إلى تطبيع علاقاتها التي كانت قد قطعتها بنفسها، لكنها تنازلت بعد ذلك عن شرطها الأول. انظر: المرجع السابق نفسه.

(١٤) انظر: سعيد الصباغ: (العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة)، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص ١٧، وص ١٩، وانظر أيضًا: آرش عزيزي: (إسرائيل وإيران: أعداء أم أصدقاء؟)، مرجع سابق.

(١٥) انظر: (موقف إيران من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م)، مرجع سابق.

(١٦) انظر: سعيد الصباغ: (العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة)، مرجع سابق، ص ٦٧: ٧٥.

(١٧) صرح الرئيس السادات بهذا الحديث قبل سفره إلى إيران في ١٦ من يونيه ١٩٧٦م وتوقيعه مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع شاه إيران في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والسياحية، حيث صرح خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد بينه وبين الشاه في ١٩ من يونيه: «لقد قررنا أنا والشاه تشكيل لجنة مشتركة لتطوير سبل التعاون العسكري بين البلدين».

(١٨) انظر: سعيد الصباغ: (العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة)، مرجع سابق، ص ٤٧.

(١٩) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢٠) انظر: (السادات وشاه إيران.. صداقة صنعها القدر)، مقالة منشورة في صحيفة (الأهرام) المصرية، بتاريخ: ٢١ ديسمبر ٢٠١٨م السنة ١٤٣، العدد: (٤٨٢٢٧).

(٢١) اضطر الشاه للخروج من إيران، في ١٦ يناير ١٩٧٩م، تحت وطأة الثورة الشعبية الجارفة، وكذلك الضغوط الامريكية، ليكون رابع ملك ايراني يغادر عرشه مرغمًا ويموت خارج بلاده؛ وكان الخميني هو من أصدر بيان خروج الشاه من البلاد وإسقاط

نظامه للابد، وهو لا يزال في باريس. المرجع السابق نفسه.

(٢٢) بعد توتر الأحداث في إيران، قدم الشاه إلى مصر وما لبث أن قرر الخروج إلى المغرب، ثم توجه منها بأسرته إلى جزر البهاما، ومكث هناك لمدة شهرين وعشرة أيام، ليخرج منها بطلب من الحكومة البريطانية، حيث أخبره سفيرها السابق في طهران (دنيس رايت)، أنها لا ترغب في وجوده على أراضيها. وفي النهاية عرضت المكسيك استضافته الشاه بطلب من هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وأثناء إقامته بالمكسيك ــ التي تعرض فيها لمحاولة اغتيال عبر حوامة أطلقت النار على مقر إقامته ــ بدأ الشاه يعاني من تضخم في الطحال بسبب إصابته بسرطان الغدد اللمفاوية ما تطلب استئصاله، ونظراً لحالته الصحية الحرجة طلب من الولايات المتحدة الأمريكية السماح له بالعلاج لديها. وفي ٣٠ من نوفمبر ١٩٧٩م، رفضت المكسيك منح الشاه حق اللجوء السياسي، فتم نقله وزوجته إلى قاعدة (لاكلاند) الجوية في (سان أنطونيو) بتكساس، التي لم تسمح صحته بالإقامة فيها، وكذلك كان البيت الأبيض يرغب في مغادرة الشاه للولايات المتحدة بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين. وفي ١٢ ديسمبر ١٩٧٩م انتقل الشاه إلى بنما، ولكنه شعر بأنه يعيش هو وأسرته تحت مراقبة الشرطة البنمية. انظر: (السادات وبهلوي.. محاولة تغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط)، دراسة من إعداد: د. محمد سيف الدين، منشورة على موقع: (المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية)، بتاريخ: ٣ سبتمبر ٢٠١٨م، الرابط: https://afaip.com/

(٢٣) عندما رفضت كثير من دول العالم استضافة الشاه وأسرته، اتصلت الشاهبانو فرح ديبا بالسيدة جيهان السادات في مارس عام ١٩٨٠م وأخبرتها بخطورة الوضع ورفض جميع السفارات التي توجهت إليها منحهم تأشيرة دخول، فأجابتها السيدة جيهان: «تعالوا نحن بانتظاركم هنا في القاهرة". وبالفعل أبلغت السيدة جيهان الرئيس السادات الذي أعرب عن موافقته وتأييده لما قامت به زوجته. انظر: المرجع السابق نفسه.

(٢٤) حضر جنازة الشاه نحو ١٠٠٠ شخص؛ وكان من بين المشيعين الرئيس الامريكي الأسبق نيكسون والملك الأسبق قسطنطين الذى كان يعيش في المنفى، ومبعوث خاص من جهة الملك الحسن الثاني ملك المغرب، وسفراء من بريطانيا وفرنسا والمانيا وامريكا. وكان الرئيس السادات هو رئيس الجمهورية الوحيد الذي شارك في الجنازة وهو في الحكم. انظر: (السادات وبهلوي.. محاولة تغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط)، مرجع سابق. وانظر أيضًا: جيهان الغرباوى: (السادات وشاه إيران.. صداقة صنعها القدر)، مقالة منشورة في (صحيفة الأهرام المصرية)، العدد: (٤٨٢٢٧)، بتاريخ: ٢١ ديسمبر ٢٠١٨م.

(٢٥) يذكر محمد حسنين هيكل أن والد الشاه محمد رضا مات في منفاه، وأن أرملته وضعته في تابوت ووضعت إلى جواره سيفًا مرصعًا بالأحجار الكريمة ــ كان الشاه رضا قد انتقاه من خزانة الامبراطورية وأخذه معه في منفاه ــ وطلبت نقل الجثمان ليدفن في إيران، ولكن السلطات البريطانية والروسية التي كانت تحتل البلاد رفضت طلبها، وأرسل التابوت إلى مصر، ووضع مؤقتًا في مسجد الرفاعي. وبعد انتهاء الحرب أصبح من الممكن دفنه في طهران، ولكن عندما فتح التابوت في إيران لم يجدوا السيف، وخمنت أرملته (تاج الملوك) أن الملك فاروق قد سمع عن ذلك السيف، فأمر بفتح التابوت، وأعجب بالسيف فاستولى عليه. انظر: محمد حسنين هيكل: (مدافع آية الله)، مرجع سابق، ص ٥١ ــ ٥٢.

ويعلق هيكل على تلك الرواية ــ التي لم يذكرها غيره ــ بالقول: (وكان تخمينها صحيحًا)، دون أن يذكر كيف تأكد من صحة تخمينها؛ وما يهمنا من تلك الرواية هو الإشارة إلى أن والد الشاه دفن في المكان ذاته الذي دفن فيه والده وجدته ردحًا من الزمن قبل أن ينقل رفاتهما إلى إيران، بينما بقي رفاة الشاه في مدفنه بمسجد الرفاعي بالقاهرة حتى الآن.

(٢٦) أشار (الخميني) إلى ذلك الأمر صراحة، بقوله: « إن تحرير القدس سيبقى أداة خطابية للفوز بالشرعية في العالم العربي، ومع هذا، فينبغي السعي إليها عبر القيام بأعمال ملموسة، لكي لا تتعرض حاجات إيران الأمنية قصيرة المدى إلى الخطر». انظر النص عند: د. أبا الحكم: (إيران والخديعة الكبرى في العالم بين الإستراتيجيا والأيديولوجيا)، دراسة منشورة على موقع: (إسلام ديلي)، بتاريخ ١٠ /٣/ ٢٠١٤م، الرابط:http://www.islamdaily.org. كما صرح به (آية الله منتظري) عقب نجاح الثورة الخمينية في الاستيلاء على السلطة بقوله: «إن تحرير القدس الحبيبة قضية مهمة لنا. وبالتالي، وفي سبيل تحقيق شعار: (اليوم إيران، غداً فلسطين)، ولتعزيز الروابط العميقة بين الثورة الإسلامية في إيران وبين الثورة الفلسطينية، سيكون من المناسب أن ينفّذ الحرس الثوري برامج معيّنة (بين الناس) في داخل البلاد وخارجها، لتعزيز الأسس الإيديولوجية، وكذلك لترقية وتوسيع معرفتهم الدينية بالمسلمين الفلسطينيين». انظر النص عند: أفشان استوار: (المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية) دراسة منشورة على موقع: (مركز كارنجي للشرق الأوسط)، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦م، الرابط: http://carnegie-mec.org.

(٢٧) انظـر: (السـادات وبهلـوي.. محاولـة تغيـير موازيـن القـوى في منطقـة الـشرق الأوسـط)، مرجـع سـابق. يذكـر بعـض الباحثـين أن الخمينـي قـرر قطـع العلاقـات مـع مـصر « بنـاء عـلى طلـب مبـاشر مـن الرئيـس الفلسـطيني الراحـل يـاسر عرفـات, عقابًـا لمـصر عـلى توقيـع معاهـدة السـلام مـع إسرائيـل». انظـر: محمـد السـعيد إدريـس: (العلاقـات المصريـة الإيرانيـة في عهـد مبـارك)، دراسـة منشـورة عـلى موقـع: (مركـز الجزيـرة للدراسـات، بتاريـخ: ٨ أغسـطس ٢٠١١م، الرابـط: https://studies.aljazeera.net . واختلـف متخصصـون في الشـأن الإيـراني حـول الروايـة التـي ذكرهـا «إدريـس» فبينـما أكدهـا الدكتـور محمـد السـعيد عبـد المؤمـن اسـتاذ الدراسـات الإيرانيـة بجامعـة عـين شـمس، نفاهـا الدكتـور مدحـت حـماد رئيـس تحريـر التقريـر الاسـتراتيجي الإيـراني، مسـتدلًا بأنـه ليـس هنـاك مـا يثبـت حـدوث مثـل هـذا اللقـاء بـين عرفـات والخومينـي، إضافـة إلى أن «عرفـات» لم يكـن بهـذه المكانـة التـي تجعلـه يقنـع زعيـمًا مثـل الخومينـي لاتخـاذ قـرار قطـع العلاقـات مـع مـصر. انظـر: (عرفـات تسـبب في قطـع العلاقـات بـين القاهـرة وطهـران) تقريـر منشـور في صحيفـة: (اليـوم السـابع)، بتاريـخ: ٢٩/٣/ ٢٠٠٧م؛ تعقيبًـا عـلى مـا قالـه الدكتـور محمـد السـعيد لــ «برنامـج ٩٠ دقيقـة» بقنـاة المحـور في ٢٠٠٧/٣/٢٧م.

(٢٨) انظر: سعيد الصباغ: (العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال و القطيعة)، مرجع سابق, ص ٢٢٠

(٢٩) محمـد بـدر الديـن مصطفـى: (سياسـة مـصر الخارجيـة تجـاه إيـران: ١٩٥٢-١٩٨١), رسـالة ماجيسـتير, كليـة الاقتصـاد و العلـوم السياسـية, ١٩٨٤م, ص ٢١٠. نقـلًا عـن: أشرقـت أحمـد عرفـات محمـد: (العلاقـات المصريـة – الإيرانيـة الفـترة مـن ٢٠١١ ــ ٢٠١٦)، دراسـة منشـورة في موقـع: (المركـز الديمقراطـي العـربي) عـلى شـبكة المعلومـات، بتاريـخ: ٣ أغسـطس ٢٠١٦م، الرابـط: https://democraticac.de.

(٣٠) انظر: د. سعيد الصباغ: (العلاقات المصرية الإيرانية بين الوصال والقطيعة)، مرجع سابق، ص ٢١٥ ــ ٢١٧.

(٣١) أطلقـت إيـران هـذه التسـمية بعـد أيـام مـن إعـدام الإسـلامبولي ؛ وظلـت التسـمية سـارية حتـى عـام ٢٠١٠م، الـذي تـم فيـه ازالتهـا مـن الشـارع دون أي توضيحـات، فيـما اعتـبره البعـض خطـوة مـن الخطـوات الكثـيرة التـي تبادلهـا الطرفـان خـلال العقديـن الأخيريـن عـلى طريـق التمهيـد لعـودة العلاقـات بينهـما. وتجـدر الإشـارة إلى أن تسـمية شـارع الاسـلامبولي لم يكـن الاسـتفزاز الوحيـد الـذي كانـت تمارسـه إيـران ضـد مـصر؛ ففـي عـام ٢٠٠١م وضعـت السـلطات الإيرانيـة في أحـد شـوارع طهـران جداريـة ضخمـة للاسـلامبولي وهـو خلـف قضبـان حديديـة ويحمـل في يـده مصحفًـا، وكتـب أعـلى الصـورة عبـارة: (أنـا قتلـت فرعـون مـصر).

(٣٢) انظر: (٨٠ دولـة جهـزت صـدام في الحـرب عـلى إيـران)، تقريـر منشـور عـلى موقـع: (مركـز وثائـق الثـورة الإسـلامية)، بتاريـخ: ٣٠ سـبتمبر ٢٠١٥م، الرابـط: https://www.irdc.ir/ar/news.

(٣٣) (العلاقـات المصريـة مـع إيـران و تحـدى المبـادأة), مختـارات إيرانيـة, تصـدر عـن مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية، العـدد: (٤٣), فبرايـر ٢٠٠٤, ص ١٨.

(٣٤) هـاني رسـلان: (الموقـف الـدولي و العـربي مـن ثـورة ٢٥ يناير في مـصر), ورقـة مقدمـة لنـدوة: (ثـورة ٢٥ يناير : الابعـاد والتفاعـلات والمسـتقبل) ، مركـز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهـرام، ٢٧ فبرايـر ٢٠١١م، متاحـة عـلى الرابـط: http://www.africaalyom.٢١٤/com/web/Articals.

(٣٥) بالـغ نجـاد في تقيمـه للثورتـين المصريـة والتونسـية وربطهـما بالعقيـدة الشـيعية الاثنـا عشريـة، حيـث ذهـب إلى القـول ــ في حديث نـشره الموقـع الالكـتروني للتلفزيـون الرسـمي الإيـراني ــ إن «التحـرك الاخـير بـدأ .. إننـا في وسـط ثـورة عالميـة يقودهـا الإمـام المهـدي». و أضـاف: «صحـوة ضخمـة تحصـل، ويمكـن رؤيـة يـد الامـام المهـدي فيهـا». انظـر: المرجـع السـابق نفسـه.

(٣٦) انظـر موقـف إيـران مـن ثـورة يناير عنـد: هانـئ رسـلان: (الموقـف الـدولي والعـربي مـن ثـورة ٢٥ يناير فى مـصر)، دراسـة منشـورة عـلى موقـع: (سـودانايل) عـلى شـبكة المعلومـات، بتاريـخ: ٨ مـارس ٢٠١١م، الرابـط: https://sudanile.com.

(٣٧) مـن المفارقـات ذات المغـزى والمعنـى أنـه قبيـل سـفر هـذا الوفـد أعلنـت مـصر، في ٣٠ مايـو ٢٠١١م، عـن ضبـط جاسـوس إيـراني، يدعـى: سـيد قاسـم الحسـيني، وأنـه أحـد أفـراد طاقـم البعثـة الدبلوماسـية الإيرانيـة في مـصر، حيـث يعـد المستشـار الثالـث ببعثـة المصالـح الإيرانيـة؛ واعتبرتـه شـخصًا غـير مرغـوب فيـه بعـد اتهامـه بالتجسـس؛ مـا يعنـي أن إيـران اسـتغلت أحـداث الثـورة لتكثيـف نشـاطها الاسـتخباراتي في مـصر، لتحقيـق مـا يمكنهـا تحقيقـه مـن مصالـح غـير معلنـة.

(٣٨) انظـر: صفينـاز محمـد أحمـد: (الأزمـة السـورية والعلاقـات المصريـة الإيرانيـة في ضـوء التفاعـلات الإقليميـة الراهنـة)، دراسـة منشـورة عـلى موقـع: (مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية)، بتاريـخ: ٢ أكتوبـر ٢٠١٢م.

(٣٩) انظر: أشرقت أحمد عرفات محمد: (العلاقات المصرية – الإيرانية من الفترة: ٢٠١١ – ٢٠١٦)، مرجع سابق.

(٤٠) المرجع السابق نفسه.

(٤١) طالب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية الإيرانية خلال هذه الزيارة بأن تكون هناك علاقات لا محدودة مع مصر, لكن الطرف المصري لم يرحب بهذا الأمر, بل إن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية المصرية قال إنه يتعين على إيران من أجل تحسين علاقاتها مع مصر أن تعيد النظر في سياستها تجاه سوريا.

(٤٢) استقبل شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب الرئيس نجاد عند زيارته للأزهر، وخلال اللقاء، طالب شيخ الأزهر الرئيس الإيراني بحماية حقوق أهل السنة والجماعة في بلاده، وبخاصة في إقليم الأهواز، استجابةً لنصوص الشريعة الإسلامية وكافة الأعراف والقوانين الدولية. كما شدد في الوقت نفسه على ضرورة احترام طهران لدولة البحرين، وكافة دول الخليج العربي، وعدم التدخل في شؤونها، وكذلك العمل على وقف نزيف الدم السوري.

وقال شيخ الأزهر إن تجريم وتحريم سب الصحابة، سيكون انطلاقًا لمسيرة تفاهم بين إيران والأزهر، والدول السنية، لافتًا إلى أن الأزهر كان سباقًا ورائدًا في التفاهم بين السنة والشيعة، وشارك في مختلف مؤتمرات الوحدة الإسلامية، ولكن هذه المؤتمرات تصب في مصلحة الشيعة الإمامية، مما يفقدها قيمتها، معبرًا عن أسفه مما يسمعه دائما من سب للصحابة، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلًا. انظر: (كواليس زيارة «نجاد» لـ«الأزهر») تحقيق منشور على: (موقع صحيفة اليوم السابع) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٥ فبراير ٢٠١٣م، الرابط: com.https://www.youm٧.

(٤٣) انظر: (كيف تحولت العلاقة المصرية ــ الإيرانية من التحالف إلى لا تقارب ولا تباعد؟)، دراسة منشورة على موقع: (ميدل ايست نيوز بالعربي)، على شبكة المعلومات، الرابط: https://mdeast.news.

(٤٤) انظر: (إيران تنتقد الإطاحة بمرسي ومصر ترفض التدخل في شؤونها)، تقرير منشور على موقع: (بي بي سي نيوز عربي)، بتاريخ: ٧ يوليو ٢٠١٣م، الرابط: https://www.bbc.com/arabic.

(٤٥) (السيسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج العربية)، تقرير منشور في موقع: (العربية نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٢/٥/ ٢٠١٤م، الرابط: https://www.alarabiya.net.

(٤٦) في نهاية شهر مارس ٢٠٢٢م استضافت مدينة شرم الشيخ المصرية الساحلية قمة حضرها رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بنيت، وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وتم بعدها الحديث عن تكوين حلف ضد إيران في ظل اقتراب طهران من التوصل لاتفاق مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي. وقبل أن تحط طائرة الضيفين في بلادهما، قال وزير الخارجية المصري (سامح شكري) إن القاهرة ليست معنية بالعداء ضد إيران، ما فتح الباب أمام فهم العلاقة بين مصر وإيران، التي تتسم بالبرود منذ وصول الثورة الإسلامية للحكم عام ١٩٧٩، رغم أنها وصلت في فترة من الفترات إلى مرحلة التعاون الكبير. انظر: (كيف تحولت العلاقة المصرية الإيرانية من التحالف إلى لا تقارب ولا تباعد؟)، مرجع سابق.

(٤٧) ينجذب السياح الإيرانيون إلى مصر لزيارة مقامات أئمتهم من آل البيت الشيعة ، وأشهرها مقام الإمام الثالث للشيعة (الحسين بن علي) رضي الله عنهما، وضريح (مالك بن الحارث الأشتر) والي مصر في عهد الخليفة (علي بن أبي طالب) رضي الله عنه، وغيرهما من المقامات والأضرحة، ذات المكانة الدينية عن الشيعة الإمامية.

(٤٨) يمتد هذا الخط داخل الأراضي المصرية بدءًا من العين السخنة على خليج السويس إلى ميناء سيدي كرير بمنطقة سيدي كرير على ساحل البحر الأبيض المتوسط بالإسكندرية. وكان الضوء الأخضر من مصر لطلب إيران سيمكنها من زيادة صادراتها إلى البحر الأبيض المتوسط وجنوب أوروبا بطاقة (٢,٥) مليون برميل في اليوم، ويعد ذلك دليلًا على حرص مصر على تهدئة الأجواء والتمهيد لعودة العلاقات، ولكنها فشلت في إتمام هذا العقد. انظر: (هل مصر وإيران مستعدتان لبدء فصل جديد؟)، تقرير منشور في موقع: (ميدل ايست نيوز) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٦/٣م، الرابط: https://mdeast.news.

(٤٩) المرجع السابق نفسه. استطاعت بعض المنتجات المصرية غزو الأسواق الإيرانية، أبرزها: المنتجات الغذائية، والأدوية، ومستلزمات البناء، والمواد الكيماوية، والصناعات المعدنية والهندسية، في حين استطاعت إيران الوجود في السوق المصري من خلال إسهامها في مجال السيارات ــ على سبيل المثال ــ وبخاصة شركة «سوزوكي إيجيبت» المصرية، وشركتي «سايبا» و«خودروا» الإيرانيتين. انظر: (توقعات بانتعاشة اقتصادية بين مصر وإيران)، تقرير منشور على موقع: (ذات مصر) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢١/مايو ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.zatmisr.com.

(٥٠) نظرية: (أم القرى / دار الإسلام)، روج لها رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني (محمد جواد لاريجاني)، وتقوم على قناعة بأن العالم الإسلامي يجب عليه اتباع إيران ــ قيادةً وأيديولوجيةً وحكمًا ــ حيث يقول: «بعد انتصار الثورة الإسلامية في

إيران، والقيادة الحقَّة للإمام الخميني ـــ قدس الله سره الشريف ـــ أصبحت إيران أم القرى دار الإسلام، وأصبح عليها واجب أن تقود العالم الإسلامي، وعلى الأمة واجب ولايتها؛ أي أن إيران أصبحت لها القيادة لكل الأمة. بناءً على ذلك، فان الإمام ـــ رحمة الله عليه ـــ كان له مقامان في نفس الوقت: الأول مقام القيادة القانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تم تعريفها طبقًا للدستور، وقد حددت واجباتها وصلاحياتها؛ والمقام الآخر ولاية العالم الإسلامي التي قد أقرَّها الواجب الشرعي»!! انظر: (إيران أم القرى كما صاغها محمد جواد لاريجاني في كتابه: مقولات في الاستراتيجية الوطنية)، (دراسة) منشورة في: (مجلة الراصد الإلكترونية)، العدد (٦٨)، صفر ١٤٣٠ هـ ، شبكة المعلومات، الرابط:http://alrased.net. ويؤكِّد لاريجاني على هذه القناعة في مناسبة أخرى، واصفًا سياسة بلاده الخارجية بقوله: «لدينا قدرة على قيادة العالم الإسلامي لا يتمتع بها بلد آخر، وهذا هو دور إيران التاريخي»!! نقلًا عن: د. عبدالله موسى الطاير: (صراع الدولة والثورة في إيران وخارجها)، (دراسة) نشرتها في حلقات صحيفة: (الرياض)، الحلقة الأولى، العدد (١٧٧٠٥)، بتاريخ: ١٦ مارس ٢٠١٧م.

(٥١) تأسست هذه اللجنة في ديسمبر عام ٢٠٠٣م من قبل التيار الأصولي أو المحافظ في إيران، بهدف إجهاض جهود الرئيس الإيراني محمد خاتمي الرامية لاستئناف العلاقات المصرية الإيرانية آنذاك. وقد انتجت هذه اللجنة ١٦ فيلمًا وثائقيًا. وقد واجه فيلم (إعدام فرعون) انتقادات واسعة من قبل الساسة والصحفيين والفنانين المصريين؛ وأدانته وزارة الخارجية المصرية والأزهر الشريف وطلبتا من الحكومة الإيرانية وقف عرضه. انظر: (السادات وبهلوي.. محاولة تغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط)، دراسة من إعداد: د. محمد سيف الدين، منشورة على موقع: (المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية)، بتاريخ: ٣ سبتمبر ٢٠١٨م، الرابط: https://afaip.com.

(٥٢) ذكر أحد الباحثين أن الحكومة الإيرانية تبرأت من الفيلم آنذاك، وأن (محمد حسين صفار)وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني أوضح أن هذا الفيلم ليس من إنتاج جهة حكومية، ولا يعبر عن الموقف الرسمي للجمهورية الإيرانية. وصرح (كريم عزيزي)، المتحدث الرسمي باسم مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة، لوسائل الإعلام المصرية بأن وزارة الثقافة الإيرانية قد أجرت تحقيقًا حول الفيلم، وتوصلت إلى إن مادة الفيلم مأخوذة من برنامج سياسي قامت بإنتاجه (قناة الجزيرة القطرية) ويحمل اسم: (الجريمة السياسية). وذكر عزيزي أن (لجنة تكريم شهداء الإسلام الإيرانية) قد استغلت هذا البرنامج الوثائقي، وترجمته إلى الفارسية، ووزعته على أسطوانات، واستبدلت شعار قناة الجزيرة بشعار اللجنة. انظر: المرجع السابق.

(٥٣) انسحبت مصر من هذه المناورات مع تولي الرئيس الأمريكي الأسبق أوباما لرئاسة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٩م، واتّباعه أسلوب الحصار الاقتصادي مع إيران.

(٥٤) (هل يمهد اتفاق الرياض ـــ طهران لـ«تطبيع محتمل» بين مصر وإيران؟) مقالة منشورة في موقع: (اندبندنت عربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٧ مارس ٢٠٢٣م، الرابط: https://www.independentarabia.com.

(٥٥) تصريح وزير الخارجية المصري السابق (محمد العُرابي) لـ (بي بي سي عربية)، منشور في تقرير من إعداد: عطية نبيل، بعنوان: (العلاقات المصرية الإيرانية: ترحيب إيراني باستئناف العلاقات، وهدوء حذر من القاهرة)، بتاريخ: ٣١ مايو ٢٠٢٣م.

(٥٦) من تصريح د. محمد عباس، مدير وحدة الشؤون الإيرانية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، لـ (بي بي سي)، المرجع السابق.

(٥٧) لعل أهمها وأقربها ما قام به من استضافة للجولات ما قبل الأخيرة بين المملكة العربية السعودية وإيران، تمهيدًا لتوقيع اتفاق بكين، الذي ابرم برعاية صينية في ١٠ مارس ٢٠٢٣م، والذي فتح الطريق أمام تعاون اقتصادي وتفاهم سياسي دبلوماسي بين العرب وطهران.

(٥٨) انظر: محمد نبيل حلمي (تواصل مصر وإيران قائم في دوائر «ذات طابع خاص») مقالة منشورة في موقع صحيفة: (الشرق الأوسط)، بتاريخ: ١٣ مارس ٢٠٢٣ م، الرابط: https://aawsat.com.

(٥٩) كوروش زياباري: (هل إيران ومصر على طريق الوفاق؟)، مقالة منشورة في موقع (معهد دول الخليج العربية في واشنطن) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١ يونيه ٢٠٢٣م، الرابط: https://agsiw.org.

(٦٠) انظر: (لماذا تتقارب مصر وإيران الآن؟ وماذا يكسب كل طرف من هذه المصالحة إذا تمّت؟)، تقرير منشور في موقع: (اسبوتنيك عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٨ مايو ٢٠٢٣م، الرابط: https://sputnikarabic.ae.

(٦١) كان رائد هذا التيار من علماء الشيعة الإيرانيين المحدثين، مرجع الشيعة الأكبر في إيران (آية الله حسين البروجردي: ١٨٧٥ ـــ ١٩٦١م)، الذي رأس المؤسسة الدينية في عهد الشاه؛ واشتهر بفتاويه التي أدان فيها العلماء المؤيدين لنظام الشاه، وعلى

رأسهم (آية الله بهبهاني)، وإعلان معارضته للشاه جهرًا في مدينة (قم) عام ١٩٥٨م. انظر: د.إبراهيم الدسوقي شتا: (الثورة الإيرانية: الجذور والأيديولوجية)، الزهراء، القاهرة ـــ جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص ١٢٠.

وكان (البروجرودي) مهتمًا « ... بالسعي للتقريب بين السنة والشيعة، وهو ما دفعه إلى تبادل الخطابات مع مشيخة الأزهر في القاهرة، ولجنة التقريب بين المذاهب، التي كان الشيخ (عبد المجيد سليم)، شيخ الأزهر ـــ وقتئذ ـــ وكيلًا لها». انظر: فهمي هويدي: (إيران من الداخل)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ص ٢٢. وقد أثبتت دراسات عديدة أن هذه الجهود المبكرة للتقريب لم تثمر عن شيء يذكر، لحرص من شارك فيها من علماء الشيعة على اللجوء لمبدأ (التقية) فيما يطرح من مسائل الخلاف بين المذهبين. انظر تفاصيل ذلك في: د. ناصر بن عبد الله بن على العفاري: (مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض ـــ السعودية، ط ٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

(٦٢) اعترف سفير مصر الأسبق في واشنطن (نبيل فهمي)، الذي قضى ما يقرب من سبع سنوات سفيرا لبلاده في العاصمة الأميركية، بممارسة الولايات المتحدة ضغوطًا على مصر في علاقاتها مع إيران، وضرب أمثلة عديدة لهذه الضغوط، منها: الاعتراض على زيارة علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني لمصر، ومنها أيضا مطالبة مصر بالتوقيع على قرار تحويل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي. انظر: محمد السعيد إدريس: (العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك)، مرجع سابق.

(٦٣) يُعدُّ هذا التحدي من أهم وأبرز التحديات التي تواجه عودة العلاقات، بسبب التوترات الشديدة بين إيران وإسرائيل، والتي يمكن أن تقود إلى مواجهة عسكرية في أي وقت. ويضع هذا التحدي القيادة المصرية في وضع حرج، وخصوصًا بعد أن استضافت شرم الشيخ اللقاء الثلاثي بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي وولي عهد أبو ظبي، إلى جانب اجتماع النقب الذي ضم وزراء خارجية الولايات المتحدة إسرائيل والمغرب ومصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. وكلاهما كان يهدف إلى تكوين تحالف عسكري ضد إيران. ورغم عدم إقبال مصر على التحالف، فإنها لن تأمن تفادي الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها فيما لو تم صدام عسكري بين تل أبيب وطهران. ولعل هذا أحد الأسباب الرئيسة التي تجعل القاهرة مترددة في اتخاذ خطوات جادة تجاه علاقاتها مع طهران. انظر: د. شحاتة العربي: (الطريق الصعب لاستئناف العلاقات المصرية الإيرانية)، دراسة منشورة على موقع: (مركز ستراتيجيكس)، بتاريخ: ٢٠٢٢/٣/٢٧م، الرابط: https://strategiecs.com.

(٦٤) انظر: يوسف كامل خطاب: (المطامع الإيرانية في الدول العربية والإسلامية.. دوافع وموانع)، شركة المعرفة، الرياض ـــ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص ٢٦١ وما بعدها.

(٦٥) تجدر الإشارة إلى أن إيران غيرت اسم شارع (الشيخ نمر) ـــ الذي سمي على اسم رجل الدين الشيعي نمر النمر، الذي حكم القضاء السعودي بإدانته وإقامة حد القتل عليه عام ٢٠١٦م، مما تسبب في أحداث السفارة والقنصلية السعودية في طهران ومشهد، وما أعقبها من قطع العلاقات ـــ من أحد الشوارع المؤدية إلى القنصلية السعودية في مشهد بعد التطبيع بين الرياض وطهران.

(٦٦) كان مؤسس جماعة الإخوان المسلمين (حسن البنا) من أكثر المتحمسين لحركة التقريب بين السنة والشيعة التي ظهرت في الأربعينيات، وتأثر قائد الثورة الإيرانية الخميني، بشكل أو بآخر، في رؤيته لـ «الحكومة الإسلامية» بفكرة «الحاكمية» لسيد قطب، أحد قادة الإخوان. وقد ترجم المرشد الإيراني (علي خامنئي) كتاب سيد قطب: «المستقبل لهذا الدين» إلى الفارسية في عام ١٩٦٦م.

وبعد قيام «الثورة الإيرانية» عام ١٩٧٩م، أرسلت الجماعة وفدًا إلى طهران للتهنئة بانتصار الثورة. وبعد وفاة الخميني عام ١٩٨٩م، أصدرت الجماعة نعيًا وصفت فيه الخميني بأنه «فقيد الإسلام» و «القائد الذي فجر الثورة الإسلامية ضد الطغاة». وإبان حكم الإخوان لمصر بعد ٢٠١١م، نشرت صحيفة (التايمز) البريطانية تقريرًا تحدث عن سعي طهران لتقديم مساعدة أمنية واستخباراتية للحكم «الإسلامي» في مصر لتمكينه من بناء أجهزته الأمنية والاستخباراتية، وأن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني السابق (قاسم سليماني)، زار القاهرة بشكل سري لهذا الغرض، وأن أعضاء في مجلس الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين المصرية قد أكدوا حدوث هذه الزيارة. انظر: د. شحاتة العربي: (الطريق الصعب لاستئناف العلاقات المصرية الإيرانية)، مرجع سابق.

(٦٧) شهدت العملة الوطنية الإيرانية انخفاضًا بمقدار ١٤ ضعفًا منذ انسحاب الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) من المحادثات النووية في عام ٢٠١٨م، وبلغ معدل التضخم حوالي ٥٠ بالمائة. وبلغ إجمالي ديون البلاد في مصر، بحلول نهاية السنة

المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠م، (٣٩٢) مليار دولار؛ وشمل ذلك (١٣٧) مليار دولار من الديون الخارجية، وهو أعلى بأربعة أضعاف مما كان عليه في عام ٢٠١٠م (٣٣,٧ مليار دولار). كما تضمنت (٢٥٥) مليار دولار من الديون الداخلية ، أي ما يقرب من ضعف الدين المحلي في عام ٢٠١٠م.

(٦٨) تعد مصر الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان، حيث تستورد القمح الأكثر أهمية، وقد واجهت تحديًا خطيرًا بسبب الأزمة في أوكرانيا. في الوقت الذي تسعى فيه إيران إلى تجاوز العقوبات الأمريكية والتصدير إلى الدول المجاورة. وتُعدُّ مصر فرصة جيدة جدًا لتصدير السلع الاستهلاكية. ويمكن لمصر الحصول على بعض السلع الاستهلاكية بموجب شروط الحظر الإيراني بشروط مناسبة وطويلة الأجل ، وحتى استخدام عملتها الوطنية.

(٦٩) انظر: (خطوة للأمام وأخرى للخلف.. تبريد الملفات الساخنة بين مصر وإيران قبل عودة العلاقات)، تقرير منشور على موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ٢٠٢٣/٥/١٨م، الرابط: https://www.aljazeera.net.

(٧٠) من بين الأسباب التي دفعت طهران إلى تحسين الاتصالات مع مصر، انضمام عديد من الدول العربية إلى (اتفاقية إبراهيم)، وسعي إسرائيل والولايات المتحدة إلى استغلال هذه الاتفاقية في تشكيل حلف الناتو العربي، الذي تم طرحه في قمة النقب بحضور مصر، والذي خرجت منه مصر لتعلن عبر مسؤولين أمنيين أنهم لن ينضموا إلى أي تحالف ضد إيران. وهو حلف مصغر من الحلف العسكري الذي سبق أن دعت إليه الولايات المتحدة، في ١٤ فبراير ٢٠١٩م، في مؤتمر وارسو، تحت اسم (تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي)، أو اختصارا بكلمة «ميسا» (MESA)، والذي أطلق عليه البعض: (ناتو عربي)؛ ويضم ــ بحسب بيان للبيت الأبيض ــ كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، ودول مجلس التعاون الخليجي الست، ومصر، والأردن، وذلك لمواجهة إيران، والترويج «لمستقبل يعمه السلام والأمن في الشرق الأوسط». ورأى البعض أن الإدارة الأمريكية كانت تهدف من هذا التحالف إلى التقرب بين إسرائيل والدول الخليجية بهدف مواجهة إيران. انظر: (هل ينجح تحالف عربي - إسرائيلي ضد إيران؟)، تقرير منشور على موقع: (بي بي سي نيوز عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ: ١٤ فبراير ٢٠١٩م ، الرابط: https://www.bbc.com.

(٧١) قد تسهم عودة العلاقات بين إيران وبعض الدول العربية في أن تكون تلك الدول في مأمن من أي عمل انتقامي في حال وقوع هجمات إسرائيلية على إيران.

(٧٢) حينما أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، في ديسمبر ٢٠٠٧م، عن استعداد بلاده إلى عودة العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وإعادة فتح سفارتها بالقاهرة، نشرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إيرنا) الحكومية آنذاك، مقالة حول تأييد مصر لتصريحات أحمدي نجاد بشأن عودة العلاقات، وذكرت أن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط وصف التصريحات الأخيرة لنجاد بـ: «الإيجابية»، وأوردت قوله: «أبلغت وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متكي باقتناع مصر بإيجابية تصريحات رئيس جمهوريته وستتم مناقشة هذه المسألة في اللقاء المقبل بين وزراء خارجية البلدين». انظر: (لماذا تهتم إيران بإعادة علاقاتها المقطوعة مع مصر؟!)، مقالة للكاتبة: شيماء المرسي، منشورة على موقع: (المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية)، بتاريخ: ١٤ يوليو ٢٠٢٢م، الرابط: https://afaip.com.

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

www.grc.net

© Gulf Research Center (GRC) 2023. All rights reserved.